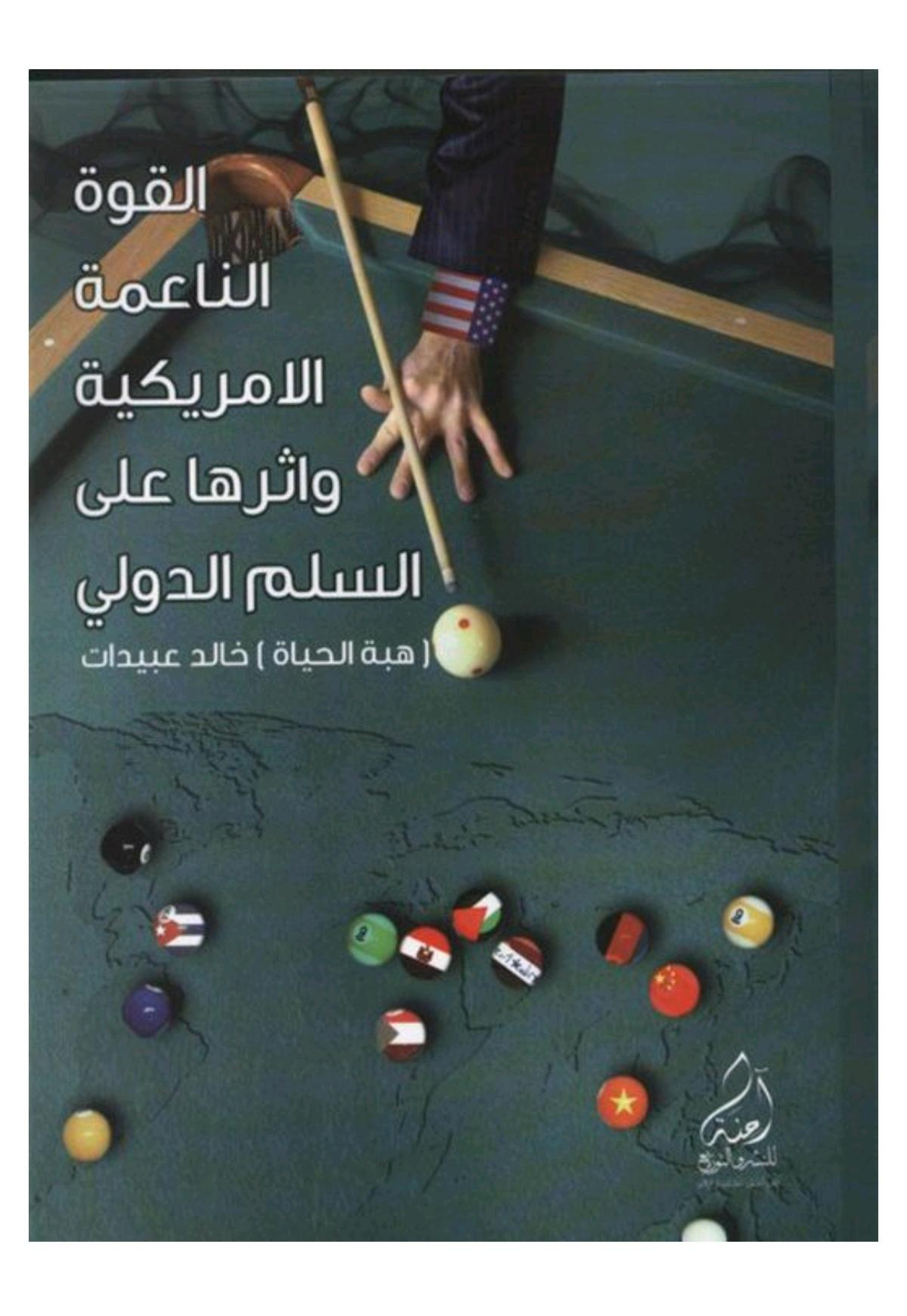
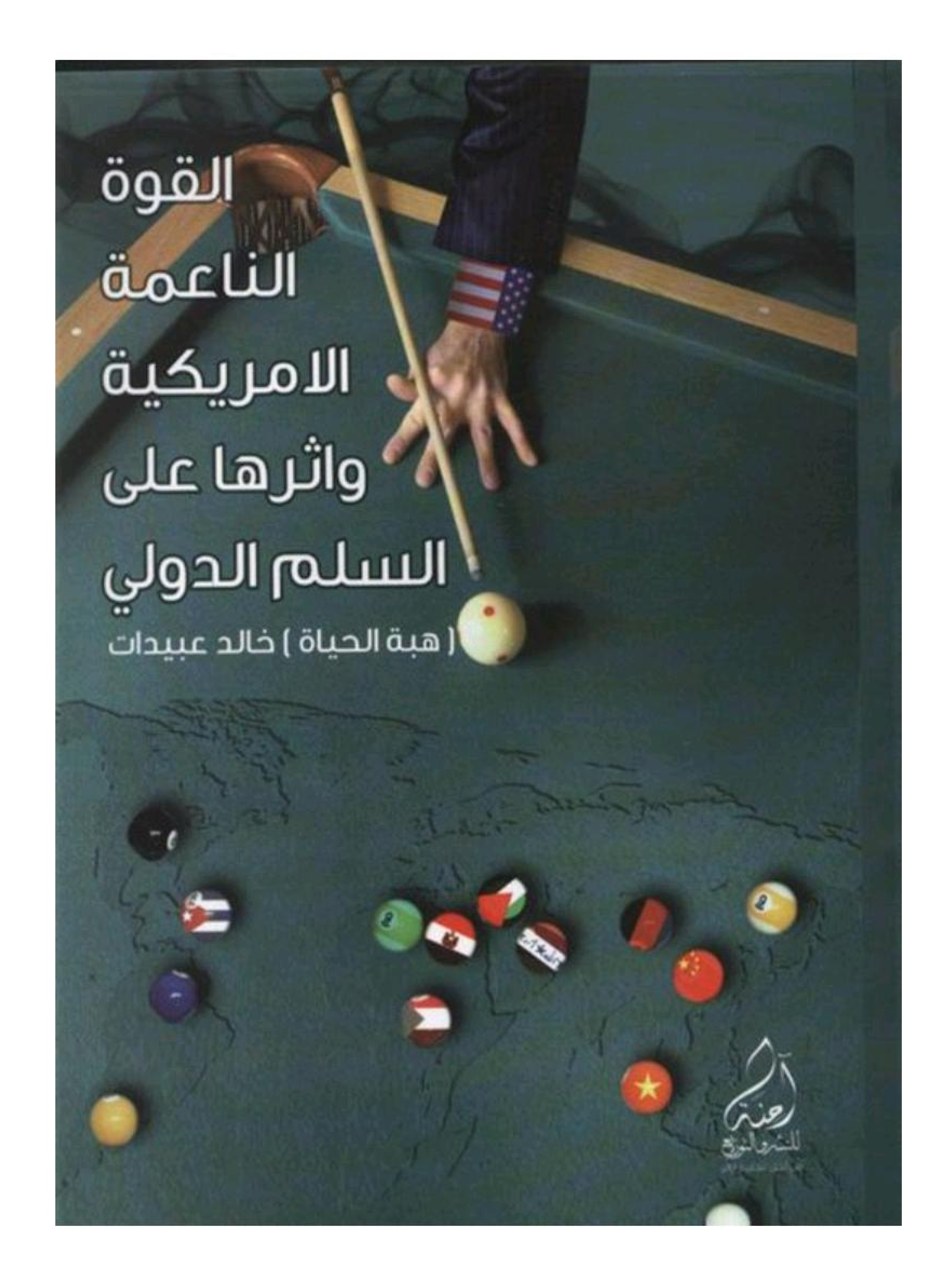

القوة
الناعمة
الامريكية
واثرها على
السلم الدولي
(هبة الحياة) خالد عبيدات

القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي



إعداد: "هبة الحياه" خالد ابراهيم عبيدات

المشرف:

الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات السلام والنزاعات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الأردن

6 شباط 2011

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى والدي الذين كانوا سبباً في إتمامي لهذه المرحلة وكانوا الداعمين لي في كل خطوة أقدمت بها في هذه الرسالة، كما أهديها إلى أخوتي وأخص هنا الأخ الكبير مرشد سعادة. كما وأهدي هذه الرسالة إلى جميع الأقارب والأصدقاء، الذين لطالما رافقوني في كتابة هذه الرسالة خطوة بخطوة، وكانوا الداعمين والمآزرين لي، وهم كثر ويعجز لساني عن شكرهم.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عدنان هياجنة من الجامعة الهاشمية لإشرافه على البحث والملاحظات القيمة التي أثرت البحث.

كما أشكر كل من أساتذتي ممن رافقوني في المرحلة الجامعية وكل من ساهم في اتساع معرفتي وعلمي وأخص بالذكر الدكتور سامي الخزندار، والدكتور جمال الشلبي، والدكتور يحيى العلي.

مع الإشارة إلى أن الأخطاء الواردة في هذه الرسالة هي من مسؤوليتي.

ملخص

"أثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي: 1990-2009"

إعداد: "هبة الحياه" خالد ابراهيم عبيدات

المشرف: الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة

حاولت الدراسة التركيز على القوة الناعمة الأمريكية وأثرها على السلم الدولي خلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى 2009؛ حيث ركزت الدراسة على السلم الدولي الإيجابي. وسعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن أسئلتها المتمثلة؛ ما مدى نجاح القوة الناعمة الأمريكية في تحقيق المصالح الأمريكية؟، ما هي وسائل وأدوات القوة الناعمة الأمريكية لتحقيق السلم الدولي الإيجابي؟، ما دور الدبلوماسية العامة في الحفاظ على المصالح الأمريكية؟، هل أثرت أحداث 11 أيلول على القوة الناعمة الأمريكية؟ هل تؤثر القوة الناعمة الأمريكية على مستوى الحريات والحقوق السياسية في دول العالم؟ وذلك من خلال تقديم رؤية تحليلية للقوة الناعمة الأمريكية بمؤشراتها المتمثلة بتبادلات الطلاب والزوار والبرامج الثقافية والمساعدات الأمريكية وتأثيرها على مؤشرات السلم الدولي الإيجابي بمؤشراته المتمثلة بعدد الدول التي تحتل مستوى مرتفع ومتوسط في الحريات المدنية والإعلامية والحقوق السياسية والدول المدرجة ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية. كما وحاولت الدراسة اختبار فرضيتها المتمثلة بوجود علاقة طردية بين القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي الإيجابي؛ وذلك من خلال قياس مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي إمبريقياً. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين زيادة عدد تبادلات الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة من دول العالم وارتفاع عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة في العالم، كما خلصت الدراسة إلى

وجود علاقة أيضاً بين زيادة عدد تبادلات الزوار إلى الولايات المتحدة وارتفاع عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة.

أما حول ارتفاع تبادلات المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة وارتفاع عدد الديمقراطيات الانتخابية في دول العالم؛ فتبين وجود علاقة بين المؤشرين، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المساعدات الأمريكية وبين ارتفاع عدد دول العالم ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة، إلا أنه وفي الوقت ذاته تبين عدم وجود علاقة بين المساعدات الأمريكية وبين ارتفاع عدد دول العالم ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة.

هذا وخرجت الدراسة بأن السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها قد انعكست على العالم ككل، وتوصي الدراسة بالتركيز على القوة الناعمة الأمريكية وأدواتها وذلك بالنظر إلى تراجع أثر القوة الخشنة في الحفاظ على المصالح الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية، مع أهمية القوة الناعمة الأمريكية في الوقت ذاته.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى 2009؛ حيث تعالج الدراسة أهمية القوة الناعمة الأمريكية على مستوى السلم الدولي وذلك منذ بروز نظام أحادي القطبية؛ فالدراسة تحاول إيجاد علاقة طردية ما بين القوة الناعمة الأمريكية ومستوى السلم الدولي.

وتكمن أهمية القوة الناعمة الأمريكية في مدى التأثير على الآخرين بجعلهم يريدون ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية حسب ما يقوله جوزيف ناي (Nye, 2007)، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تضع برنامج سياسي للدول يرتب أولويات الدول حسب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية مما يزيد من السلم الإيجابي في العالم.

لذلك تحاول الدراسة أن تجيب عن سؤال هذه الدراسة حول أثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي؟ وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مدى نجاح القوة الناعمة الأمريكية في تحقيق المصالح الأمريكية؟، ما هي وسائل وأدوات القوة الناعمة الأمريكية لتحقيق السلم الدولي الإيجابي؟، ما دور الدبلوماسية العامة في الحفاظ على المصالح الأمريكية؟، ما مدى فاعلية برامج الدبلوماسية العامة في السياسة الخارجية الأمريكية؟، هل أثرت أحداث 11 أيلول على القوة الناعمة الأمريكية؟ هل تؤثر القوة الناعمة الأمريكية على مستوى الحريات والحقوق أنظمة الحكم في دول العالم؟

وبذلك تتوقع الدراسة وجود علاقة قوية فيما بين القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي، أي انعكاس السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها على العالم وليس الأمريكية فقط، كما تتوقع الدراسة تراجع أثر القوة الخشنة في الحفاظ

على المصالح الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية، ما أدى إلى بروز القوة الناعمة على الساحة الدولية في وقت أصبحت الثورة التكنولوجية تلعب دوراً مهماً في إيصال الأفكار والمواقف الفعلية لكل دولة إلى الرأي العام؛ حيث أوضح إدوارد فين (Edward Finn) (2000) أن أثر قوة الثورة التكنولوجية في تغيير الحقائق يجبرنا على إعادة اختبار فهمنا للعلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي. (Finn, 2000: 1).

ومن هنا تحاول الدراسة أن تبين العلاقة الارتباطية ما بين مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية ومؤشرات السلم الدولي الإيجابي؛ حيث تقسم الدراسة إلى أربعة فصول؛ تصميم البحث، والقوة الناعمة الأمريكية، والسلم الدولي، واختبار العلاقات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

الأهمية العلمية: تقدم الدراسة رؤية تحليلية لأثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي؛ حيث تبين أن القوة الناعمة هي ذات تأثير أكبر من القوة العسكرية على السلم الدولي. فالدراسة تحاول إثبات ما يقوله جوزيف ناي (2007) في أن الدولة إذا استطاعت أن تشرع قوتها في عيون الآخرين فإنها ستواجه مقاومة أقل لرغبتها، وذلك بتأسيس قواعد دولية تتماشى مع مجتمعها ودعم المؤسسات التي تشجع الدول على التحول؛ فعالمية ثقافة دولة ما وقدرتها على وضع قواعد مفضلة ومؤسسات تحكم مناطق النشاط الدولي هي مصادر القوة، فالقوة الناعمة قادرة على تحقيق نتائج إيجابية وملحوظة وبتكاليف أقل مقارنة بالقوة الخشنة (Nye, 2007)؛ فكما يرى ناي (2005) أن أفضل إعلان لا يستطيع ترويج منتج سيء لبيعه، فالولايات المتحدة يجب أن تطور إستراتيجية طويلة المدى من التبادلات لتحقيق السلم الدولي. (Nye, 2005) وهذا ما تحاول الدراسة أن تثبته بالنظر إلى أهمية القوة الناعمة

الأمريكية ووسائلها في تحقيق السلم الدولي في العالم؛ حيث تحاول الدراسة أن تثبت أن القوة الناعمة الأمريكية ذات تأثير على تحقيق السلم الدولي خاصة الإيجابي في دول العالم.

الأهمية العملية: تقوم هذه الدارسة على تحليل وربط مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية ومؤشرات السلم الدولي الإيجابي؛ أي إيجاد علاقة ارتباطيه ما بين مساعدات برامج الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، وتبادل الطلاب والزوار والمشاركين في البرامج الثقافية وبين عدد الدول ذات الحقوق السياسية والحريات الإعلامية والمدنية المرتفعة بالإضافة إلى الديمقراطيات الانتخابية؛ حيث ارتكزت معظم الدراسات على تأثير مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية على المصالح الأمريكية ومستوى السلم الخشن في العالم، أما هذه الدراسة فتختلف في أهميتها بالنظر لما تحاول أن تجده من علاقة ارتباطيه بين مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية وبين مؤشرات تحقيق السلم الإيجابي الذي يمهد لقاعدة طويلة المدى من السلم في دول العالم.

ومن خلال الدراسات السابقة تبين أن الاستعمال الأحادي الجانب للقوة الأمريكية للترويج للحرية ومنع التهديدات المحتملة وتركيزها على القوة الخشنة فقط قد ساهم في انخفاض مكانة أمريكا العالمي بالإضافة إلى عدم القدرة على جذب الدعم النشيط من العديد من الحلفاء التقليديين؛ وذلك نظراً لابتعاد العديد من الدول عن جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، كما بحثت هذه الدول عن الطرق لإعاقة قوة الولايات المتحدة، كما أصبحت الدول المارقة كإيران وكوريا الجنوبية أكثر مقاومة للضغط الأمريكي. (عبد السلام، 2008، Walt, 2005) كما وأظهرت دراسات عديدة بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تواجه التحديات التي تقف عوائق أمامها والمتمثلة في تحويل العراق إلى مكان أفضل وأكثر أماناً ولعب دور في أفغانستان ومحاربة الإرهاب؛ أثبتت بعض الدراسات بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الفوز بالقوة العسكرية لوحدها فالولايات المتحدة تحتاج أن تركز على القوة الناعمة. (بيترسون

وبلومغارون، 2003) وهو ما دعا هذه الدراسة من التركيز على فاعلية القوة الناعمة في تحقيق السلم الدولي؛ ما يتيح لدارسي ومنظري العلاقات الدولية خاصة في مجال دراسات السلام والنزاعات بيانات ومؤشرات علمية تساهم في التخفيف من حدة النزاعات وترقى بالارتفاع بمستوى السلم الإيجابي بالتركيز على وسائل وأدوات القوة الناعمة مقارنة بالقوة الخشنة.

الدراسات السابقة:

تتناول الدراسات السابقة التي تناولت القوة الناعمة الأمريكية كعامل مستقل والسلم الدولي كعامل تابع، إضافة إلى الدراسات التي تناولت تأثير القوة الناعمة على السلم الدولي. دراسات العامل المستقل: القوة الناعمة الأمريكية فبالنسبة للدراسات التي ناقشت القوة الناعمة فقد ركزت على الإخفاقات التي واجهت الإدارة الأمريكية نتيجة ابتعادها عن القوة الناعمة وخاصة برامج الدبلوماسية العامة؛ وأهم منظري القوة الناعمة هو جوزيف ناي Joseph Nye (2004) فهو يرى أن معاداة أمريكا قد ازدادت، وأن قوتها الناعمة في جذب الآخرين إلى شرعية السياسات والقيم الأمريكية في هبوط. فناي يحاول أن يبين تأثير القوة الناعمة الأمريكية خلال الحرب الباردة؛ حيث يوضح أن الولايات المتحدة قد ربحت الحرب الباردة نتيجة تركيزها على استراتيجية الإحتواء والتي استعملت القوة الناعمة والخشنة معاً. كما يركز ناي على أن الولايات المتحدة لا تستطيع مواجهة تهديدات الإرهاب بدون تعاون الدول الأخرى، وهذه الدول حسب ناي سيعتمد تعاونها على جاذبية الولايات المتحدة. وبعد أحداث 11 أيلول، تنبهت الولايات المتحدة لأهمية الدبلوماسية العامة، وأيقن بعض من في الحكومة الأمريكية أنهم أخطأوا في إلغاء وكالة المعلومات الأمريكية. وبناء على هذا يرى جوزيف ناي أنه يجب على الولايات المتحدة بناء استراتيجية طويلة المدى من التبادلات الثقافية والتربوية لتطوير مجتمع مدني منفتح، فهناك استراتيجية طويلة المدى وفعالة لخلق مصادر القوة الناعمة والديمقراطية، فالجامعات بإمكانها تأسيس تبادل الطلاب،

والحكومـات بإمكانـها أن تـدعم تعلم الإنجليزيـة وتمـول تبادلات الطلاب. فالدبلوماسية العامة لن تكون فعالة ما لم يكون أسلوب وسياسات الولايات المتحدة متسقة مع رسالتها في ترويج الديمقراطية. (Nye, 2004) ويقدم جون وينبرينر John Weinbrenner (2007) مقارنة بين القوة الناعمة والقوة الخشنة فـي السياسة الخارجيـة الأمريكيـة اتجاه أمريكا اللاتينيـة، فالدراسـة حاولت دراسة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المهاجرون غير الشرعيين وانتشار المخدرات من خلال اللجوء إلى القوة الناعمة والخشنة في السياسة الخارجية الأمريكيـة، حـيث اعتمـد البـاحث علـى المقارنـة لاختبـار الأهـداف القصيرة والطويلة المدى إضافة إلى قدرة كل من القوة الناعمة والخشنة على تحقيق هذه الأهداف؛ هذا وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن كل من القوة الناعمة والخشنة لها إيجابيات وسلبيات في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية. (Weinbrenner, 2007)

أما بالنسبة إلى الدراسات التي ركزت على المشكلات التي تعاني منها القوة الناعمة وخاصة الدبلوماسية العامة التي تعد جزءاً من القوة الناعمة، عرضت دراسة أعدها مكتب محاسبة الحكومة GAO وجدت أن هناك حاجة أمريكية لإيصـال رسـالة إيجابيـة بشأن الولايـات المتحـدة إلـى العـالم خاصـة العـالم الإسلامي منه لتحسين صورتها فظهرت توجهات لتحسين جهود الدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي، لذلك نجد الدراسة قد ركزت على أثر أحداث 11 أيلول على تحديد شكل الدبلوماسية الفعال والتي تركزت على الدبلوماسية العامة وأهميتها في استراتيجية الحرب على الإرهاب، إلا أن غياب استراتيجية متكاملـة وواضحة جعل هناك صعوبة فـي توجيه جهود الدبلوماسية العامة بطريقة منظمة لإنجاز نتائج قابلة للقياس، وفي استطلاع قامت به الدراسة التـي أعدها مكتب محاسبة الحكومة؛ لوحظ من نتائجها بأن المشاكل التي تقوض فاعلية الدبلوماسية تكمن في عدم كفاية الوقت المتوفر لتنفيذ مهام الدبلوماسية العامة إضافة إلى أن عدد ضباط السلك الدبلوماسي المتوفر إلى أداء مثل هذه المهام يعاني من نقص وعدم وضع ميزانية تتفق مع برامجها،

وبذلك اتفقت هذه الدراسة في مشاكل الدبلوماسية مع الدراستين السابقتين (GAO, 2003). بينما اختلف إدوارد جيريجيان (2003) رئيس "المجموعة الاستشارية بشأن الدبلوماسية العامة للعالم العربي والإسلامي" في أسباب تراجع تأثير الدبلوماسية العامة عن الدراسات السابقة؛ فهو يعتقد أن النقص الذي يصيب جهاز الدبلوماسية لا يكمن في الذين يمارسون الدبلوماسية العامة بل في نظام قد أصبح بالياً ويفتقر إلى التوجيه الإستراتيجي والمصادر، لذلك يعتقد جيريجيان أن تحقيق تحول في الدبلوماسية العامة يتطلب عملية تشغيل جديدة وبناءً معمارياً جديداً؛ حيث يوصي بتنظيم العلاقة العملية بين البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية وإعلان توجيه رئاسي إلى الوكالات الحكومية يؤكد أهمية الدبلوماسية العامة في تعزيز المصالح الأمريكية (جيريجيان، 2003).

كما ركز أيضاً هيل دال (2005) Helle Dalle في دراسته على أن إدارة بوش قد استيقظت على حقيقة بأن معاداة أمريكا هي مشكلة حيث يتساءل دال عن كيف يمكن للحكومة الأمريكية أن تحارب المواقف المعادية للأمريكان عملياً؟ حيث أرجع جذور المعاداة من نهاية الحرب الباردة، حيث أدى بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ردود فعل دولية نتيجة الاستياء من هذه الهيمنة، ويرى أن دروس الحرب الأيديولوجية يمكن أن تكون ناجحة حيث ركزت وكالة المعلومات الأمريكية USIA وأجهزة حكومية أخرى على الحرب إلا أن هذه الوكالة قد اختفت في عام 1999 كوكالة مستقلة وطويت هي ووظائفها إلى وزارة الخارجية، ولمكافحة هذه الظاهرة يرى أنه من الممكن أن تحسن بدبلوماسية أكثر براعة واستعمال أفضل من الأجهزة الإعلامية وبرامج التبادل وحتى يتم ذلك فهو يوصي بإعداد إطار عام للدبلوماسية العامة ضمن الحكومة الأمريكية أو إعطائه مركز منفصل عن وزارة الخارجية ويضمن جداول تمويل مخصصة. (Dalle, 2005).

وفي تحليل أثر القوة الناعمة الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية،

تحدثا دال ولورد Carnes Lord and Helle Dalle (2007) عن أهمية الأفكار والترويج لاعتقادات الولايات المتحدة ونماذجها إلى المواطنين الأجانب؛ حيث عرضا تطور أهمية الدبلوماسية العامة من البدء في الحرب الباردة؛ ففي عام 1953 وجدت لجنة جاكسون في عهد آيزنهاور بأن نشاطات المعلومات الدولية يجب أن تكون المرحلة الأكثر تقدماً في إستراتيجية شاملة وعدوانية لمواجهة التحدي السوفييتي ففي الفترة الممتدة 1949-1953 خلقت الحكومة الأمريكية منظمات المعلومات التي تشكل العمود الفقري من جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية حتى سقوط حائط برلين فقد تشكلت إذاعة أوروبا الحرة إضافة إلى وكالة المعلومات الدولية USIA؛ فميز المسئولون الأمريكان حينذاك ما بين الدعاية النازية والسوفييتية وما بين الدبلوماسية الأمريكية الصادقة؛ لذلك برزت الدبلوماسية العامة إلى الاستعمال في السبعينات لعكس الاختلاف ما بينها وما بين الدعاية، حيث ركز كل من جون كندي وجيمي كارتر على برامج الدبلوماسية العامة، وتوصل دال ولورد إلا أن الدبلوماسية العامة كانت مساهماً مهماً في النجاح الأمريكي في الحرب الباردة رغم أنه كان أقل من مثالي لمعظم تلك الفترة ونقطة التحول الرئيسية في تاريخ الدبلوماسية العامة كانت عندما وضع الرئيس ريغان تأكيداً مجدداً على الدبلوماسية العامة كمكون مركزي في الإستراتيجية الوطنية.

(Dalle and Lord, 2007)

وبذلك تركزت معظم دراسات العامل المستقل وهو القوة الناعمة على التركيز على الدبلوماسية العامة باعتبارها أحد وسائل القوة الناعمة الأمريكية وتأثيرها على المشاكل التي تواجهها وتحد من فعاليتها وعلى أثر القوة الناعمة الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن معظم هذه الدراسات كانت حصيلة مؤسسات ومواقع حكومية؛ وربما هذا سبب تركيز معظم هذه الدراسات على المشاكل التي تواجهها القوة الناعمة الأمريكية، إضافة إلى أن هذه الدراسات قد افتقدت إلى الإمبريقية واستندت على الوصفية والتسلسل

التاريخي لإعطاء النتائج وهو ما ستقوم به هذه الدراسة.

دراسات العامل التابع: السلم الدولي

أما بالنسبة لدراسات العامل التابع المتعلقة بالسلم الدولي؛ فتباين تحليل العوامل التي تؤدي إلى السلم الدولي طبقاً للمدارس الفكرية التي ينطلق منها منظرو العلاقات الدولية، فمنظرو المدرسة الواقعية ينظرون إلى النظام على أنه فوضوي وتحكمه شرعية الغاب، وبالتالي فإن السلم بالنسبة لهم لا يتحقق إلا بالاعتماد على الذات، فهم يربطون تحقيق السلم ببنية النظام الدولي، ويشتركون في أن توازن القوى هو السبيل لتحقيق السلم والاستقرار الدولي، إلا أنهم يختلفون في توزيع القوة على الفاعلين الرئيسين في النظام الدولي، فيفترض كل من كارل دوتش وديفيد سنفر Karl Deutsh and David Singer (1964) أن الوصول إلى نظام متعدد الأقطاب بدلاً من نظام ثنائي القطبية سيؤدي إلى السلم والاستقرار الدولي؛ حيث أن النزاع في نظام متعدد الأقطاب سيكون محدد نظراً لزيادة التفاعل والاتصال ما بين الدول، إلا أنه يقع على عاتق الدول التركيز على نشاطات منافسيها في النظام؛ حيث أن الزيادة في سباق التسلح في نظام متعدد الأقطاب سيؤدي إلى النزاع، ومع هذا فإن دوتش وسنغر يجادلان بأن هذا النظام على المدى البعيد سوف لن يكون مدعاة للاستقرار وذلك لأنه يمنع خلق ونشأة دول جديدة.

(Deutsh and Singer, 1964)

بينما ربط روبرت روذستين Robert Rothestein (1968) تحقيق السلم الدولي بالفترة التي امتازت بالصواريخ الباليستية، فروذستين يفترض أن انتشار هذه الصورايخ سيؤدي إلى السلم إضافة إلى الاستقرار الدولي، فهو ينطلق من هذا بناء على افتراضه خلال فترة الحرب الباردة؛ حيث أنه ليس بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الاتحاد السوفييتي أن يزيلا القذائف لدى الطرف الأخر بضربة أولى بالنظر أو حتى الدفاع ضد أي هجوم صاروخي، وبالتالي

سوف يؤدي هذا إلى نتيجة مفادها أن الدفاع لدى كلا الطرفين سيكون دون المستوى وبالتالي سيؤدي ذلك إلى الردع والوصول إلى السلم والاستقرار الدولي (Rothestein, 1968)، وهو ما افترضه كينث والتز (1981) Kenth Waltz في أن انتشار الأسلحة النووية سيؤدي إلى السلم والاستقرار الدولي حيث بنى فرضيته على أن الدول النووية سوف تشعر بقيود الأسلحة وتشعر بمسؤوليتها، بالتالي ستحذر من استخدامها، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مستوى الحروب وزيادة الردع، وأطلق عليها منظرو المدرسة الواقعية بإستراتيجية التدمير المتبادل المضمون؛ حيث أنه كلما زاد التهديد باستخدام الأسلحة النووية زاد احتمال بحث صناع القرار عن حل يشجع وقف تصعيد الأعمال العدوانية لتجنب أسوأ الردود الانتقامية أي التدمير المتبادل المضمون. (Waltz, 1981)

بينما يربط دامون كوليتا (2007) Damon Coletta السلم الدولي ببروز تغييرات على النظام الدولي الحالي الأحادي القطبية؛ حيث شهد هذا النظام ارتفاع في مستوى العولمة التي أدت إلى التوسع في الشبكات الإرهابية، وهو ما أدى إلى تغيير بعض المفاهيم لدى العسكريين في الأمن القومي، وبالتالي أصبح أمن الدول والمجتمعات يعتمد على إسناد سلامة الأعضاء التي تشارك في النظام الدولي المنظم والمتفق على قواعده. (Coletta, 2007).

أما خلال القرن الواحد والعشرين فيرى ريتشارد هاس Richard N. Haass (2008) أن طبيعة النظام الدولي ستكون متعدد الأقطاب؛ حيث سيتم نشر القوة وسينخفض تأثير القومية، ويرى هاس أن طبيعة النظام الدولي التي سادت في تسعينيات القرن العشرين وما بعده في نظام أحادي القطبية انتهى؛ وذلك ببروز ثلاثة تفسيرات؛ فالدول تطورت، والسياسة الأمريكية قد عجلت من ظهور مراكز قوى جديدة، إضافة إلى العولمة التي ألغت قيمة الحدود، وبالنهاية يرى هاس أن نظام أحادي القطبية سينتهي بنظام متعدد الأقطاب الذي سيؤدي إلى انعدام السلم الدولي، وذلك نتيجة بروز زيادة التهديدات من الدول المارقة والجماعات الإرهابية. (Haass, 2008)

أما منظرو المدرسة الليبرالية؛ فهم مختلفون عن المدرسة الواقعية في مسببات الصراع ومحددات السلم الدولي؛ فهم ينظرون إلى تدخل الحكومات على الصعيدين المحلي والدولي، إضافة إلى طبيعة الأنظمة غير الديمقراطية ونظام توازن القوى كمسببات للصراع، أما محددات السلم بالنسبة لهم فتكمن في التجارة الحرة والترابط والازدهار الاقتصادي إضافة إلى سيادة الأمن الجماعي والحكومة العالمية.

وفي تحليلٍ لرؤى منظري المدرسة الليبرالية حول السلم الدولي؛ فمعظم منظروها يركزون على أطروحة إيمانويل كنتImmanuel Kant's التي تبلورت في "السلم الدائم" التي تتضمن خلق وتأسيس نوع من الفدرالية أو اتحاد عالمي بين الدول وخلق دستور عالمي لإنهاء الحروب بين الدول، ومن خلال أطروحة إيمانويل كنت تم أيضاً بروز نظرية "الأمن الجماعي" والتي تقوم على تقبل كل دولة مبدأ أن أمن دولة ما هو شأن باقي الدول وذلك في سبيل الوصول وتحقيق السلم الدولي، أما النظرية الأخرى التي اشتقت في المدرسة الليبرالية لتحقيقي السلم الدولي فهي "الحكم العالمي" التي تتبلور في أن وجود مؤسسات مركزية عالمية لها تأثير وفعالية بما يخولها ضبط المصالح الدولية سيؤدي إلى منع وقوع الحروب، أما في ثمانينات القرن العشرين ظهرت نظرية "السلم الديمقراطي" التي تبلورت في أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض وذلك بسبب القيود المؤسساتية المشتركة، ويبين جون اوين John M. Owen (1997) أن الدول الديمقراطية هي الدول التي تعتمد على حرية التعبير والانتخابات التنافسية، ومع هذا فهو يرى أن الدول الديمقراطية ترى أنها بحاجة إلى الأعداء لكي تعرف من هم حلفائها وأصدقائها، ويحدد الباحث الفترة الزمنية الممتدة من 1790 وحتى 1890 كفترة زمنية يختبر بها فرضيته في الدراسة حول "السلم الديمقراطي"؛ حيث يخرج بأن الحروب وإن حدثت بين الدول الديمقراطية فهي حالة استثنائية، ولا تعمم. (Owen, 1997, Pietrzyk, 1999) وبالرغم من اتفاق معظم منظرو المدرسة الليبرالية على هذه النظرية، إلا أن البعض رأى فيها عدة ثغرات؛ حيث تبين أن العوامل المحلية

داخل هذه الدول قد لعبت دور صغير في منع الحرب بين الديمقراطيات، وبينت بعض هذه الدراسات أن أسباب السلم في النظام الدولي الحديث تتضمن؛ التخطيط التدريجي وتجميد الحدود، الموانع الجغرافية بين الدول، السلطة القيادية المسندة بالشرعية، الثروة والنمو الاقتصادي إضافة إلى الأسلحة النووية. (Pietrzyk, 1999).

وبالرغم من هذا فإن معظم الدراسات الليبرالية قد ارتكزت على الديمقراطية كعامل سلام، حيث طرحت الدراسات الديمقراطية كعامل مستقل يفسر العديد من القضايا الدولية التي من بينها السلم الدولي. (Geis and Wagner, 2008).

وربط آخرون تحقيق السلم الدولي بمطالب المجموعات والحركات القومية؛ حيث يتساءل باتريسيا وليامز(Patricia Williams (1998 كيف يمكن أن تواجه الدول مطالب الحركات والمجموعات القومية لكي تحفظ السلم والاستقرار في النظام الدولي؟؛ حيث يحاول وليامز أن يبحث في القومية والهوية الوطنية التي تعتبر مصدراً لقوة الناس والدول، ويجادل الباحث أنه على الدول أن تردع الإمبرياليين الذين يحاولون الحصول على الأرض مرتكزين على ادعاءات تاريخية؛ فالدراسة تتوصل إلى أنه عندما ترتكز الدول والحركات على مطالبات مستندة على الإدعاءات التاريخية، فإن الردع في هذه الحالة سيؤدي إلى نتائج سلبية، ونزاع أوسع وبالتالي انعدام السلم الدولي، وبالتالي تحاول الدراسة أن تبين أن القومية تعتبر مصدراً للحروب والنزاعات. (Williams, 1998)

بينما ربط آخرون السلم الدولي بحجم وتوزيع الدول؛ حيث ربط ألبيرتو أليسينا وإينريكو سبولارو (Alberto Alesina and Enrico Spolaore (2000 توزيع وحجم الدول بمنافع وتكلفة النزاع والحرب؛ حيث يدرسان حصة السلام "Peace Dividend" ويربطهما بتخفيض الإنفاق العسكري ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي حاول الباحث أن يبلور دراسته حول تساؤله بكيفية ربط النزاع والحرب بتوزيع وحجم الدول؟، وبالتالي خرجت الدراسة بأن ظهور النزاع

وحله يرتبط بالتوزيع الجغرافي للدول، فعدد النزاعات الدولية قد يزداد بين الدول الصغيرة.

(Alesina and Spolaore, 2000)

وربطت دراسات أخرى السلم الدولي بقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي؛ حيث يربط ميتشيل ماندلبوم Michael Mandelbaum (2002) هيكلية النظام الدولي في القرن العشرين بالسيادة الأمريكية؛ حيث يرى أن الميزة المركزية للعالم في هذا القرن تبرز بالقوة الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية، ويطرح ماندلبوم تساؤلاً حول الغرض الذي تستعمل به الولايات المتحدة للسلطة؟، ويلخص إلى أن العالم مسيطر عليه بثلاث أفكار رئيسية تكمن في؛ السلام كقاعدة مفضلة للعلاقات بين الدول، الديمقراطية كطريق مثالي لتنظيم الحياة السياسية، والسوق الحرة كعربة لا غنى عنها لإنتاج الثروة، ومن هنا يرى الباحث أنه يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين الدفاع وتوسيع السلام والديمقراطية؛ حيث يتم إنجاز هذا الهدف من خلال مهمتين تقع على الولايات المتحدة الأمريكية؛ بتحمل المؤسسات الدولية مسؤولية الأمن والاقتصاد، وتقوية السياسات الخارجية السلمية المبنية على الديمقراطية (Mandelbaum, 2002)، ويقدم أيضاً إيلك كراهمان Elke Krahmann (2005) رؤية مشابهة لتحقيق السلم الدولي عن طريق السيادة الأمريكية للعالم؛ حيث يرى أن الحكومة الأمريكية جاءت لدعم ظهور نظام عالمي جديد من الحكم العالمي، وذلك بتحليله لحكومة كل من كلينتون وبوش اللذان أكدا على الحاجة الدولية للتعاون الدولي، واستعمال المنظمات الدولية للترويج للنظام العالمي الجديد، وبالتالي يرى أن ارتفاع الهيمنة الأمريكية سيزيد من السلم الدولي. (Krahmann, 2005)

وظهرت دراسات أخرى تحلل بناء السلم الدولي من منظور ليبرالي مختلف يعتمد على نظريات الجنس؛ حيث تبين دراسة لأتيما إكلاي Atema Eclai (2003) أن النساء لديهم قدرة أكبر على تحقيق السلم الدولي مقارنة بالرجال،

وذلك من خلال تحليل نقدي لعمل اثني عشرة ناشطة سلام في العالم؛ حيث تبين أن نظرة المرأة للسلام تضمنت عدم استعمال الأسلحة لإقامة وبناء السلم، كما خرجت الدراسة بأن نتائج الحرب هي ذات تأثير أكبر على النساء مقارنة بالرجال، فمعظم اللاجئين والمدنيين الذين تخلفهم الحرب هم نساء، وبالتالي فإن النساء ذو قدرة أكبر على تحقيق السلم، وأوصت الدراسة في النهاية إلى ضرورة إيصال أكبر عدد من النساء إلى مناصب صنع السياسة لتأسيس السلم الدولي. (Eclai, 2003)

وطرحت دراسات أخرى دور العلاقات الاقتصادية في تأسيس السلم الدولي؛ حيث طرح ميشيل بنسون (2004) Michelle Benson دور العلاقات الاقتصادية في محددات وآثار الصراع، ويبين بنسون أن الدول إذا ما ارتبطت بشبكة علاقات اقتصادية فيما بينها داخل النظام الدولي فإن هذا سيؤدي إلى السلم الدولي.

(Benson, 2004)

أما الدراسات التي طرحت وأدرجت دور المنظمات في تحقيق السلم الدولي، فقد بحث أغريمنت جوتيا (2009) Agreement Jotia في حلولٍ جديدة للوصول إلى السلم الدولي؛ حيث يرى أن المنظمات غير الحكومية هي الأمل للوصول إلى السلم الدولي، فالدراسة تركزت على حالة إفريقيا وأسباب النزاع بها، إضافة إلى استكشاف التحديات التي واجهت الأمم المتحدة في محاولة لحل النزاعات، ووصل جوتيا في دراسته إلى نتيجة مفادها أن الاستراتيجيات المثالية للمنظمات غير الحكومية قد تساهم في حل النزاعات وبناء السلم.

(Jotia, 2009)

وبالتالي تبين دراسات العامل التابع المتمثلة بدراسة السلم الدولي، بأن معظم الدراسات التي ركزت على تحقيق السلم الدولي كانت تركز على السلم الديمقراطي من المنظور الليبرالي، أما منظرو المدرسة الواقعية فهم يحللون

السلم الدولي ويربطونه بالنظام الدولي وتوزيع القوة على أهم الفاعلين.

دراسات العامل المستقل والتابع: القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي أما حول الدراسات التي طرحت تحليل أثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي؛ حاول كل من شارلز وهارولد Harold C. Pachios and Charles H. أن يبينوا تأثير القوة الناعمة الأمريكية على USIA في وكالة (2000) Dolan السلم الدولي ببيان اختلافات الدبلوماسية العامة أحد أدوات القوة الناعمة الأمريكية عن التقليدية؛ فبينما تركز التقليدية على العلاقات ما بين الحكومات فإن الدبلوماسية العامة تركز على الجماهير والهيئات الغير حكومية، كما تقوي الدبلوماسية العامة العلاقات مع حلفائها وتهدف إلى غرس القيم الأمريكية بالآخرين والترويج للفهم المتبادل بين الولايات المتحدة والمجتمعات الأخرى؛ وبالتالي تقوم برامج الدبلوماسية العامة بتخفيض إمكانية النزاع الاقتصادي والسياسي والعسكري وتبديد الأفكار السلبية حول الولايات المتحدة أي تأسيس السلم الدولي السلبي والإيجابي.

(Pachios and Dolan, 2000)

إلا أن أحداث 11 أيلول وما ترتب عنها من قرارات أمريكية في الحرب في أفغانستان والعراق قد أدى إلى زيادة التوتر وانخفاض مستوى السلم في دول العالم وتراجع جاذبية الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا لاحظت دراسة أعدها بيتر بيترسون وبلوماغرون (2003) تابعون لمجلس العلاقات الخارجية (الأمريكي) أن مشكلة صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي قد تزايدت في الآونة الأخيرة مما أدى بالرئيس والإدارة إلى تناول هذه المشكلة عن طريق تحسين الدبلوماسية العامة وبرامجها، فبينما تواجه الولايات المتحدة تحديات كبرى متمثلة في تحويل العراق إلى مكان أفضل وأكثر أماناً ولعب دور في أفغانستان ومحاربة الإرهاب؛ فإن هذه التحديات لا يمكن الفوز بها بالقوة العسكرية لوحدها فالولايات المتحدة تحتاج أن تركز على القوة الناعمة الأمريكية وبرامج الدبلوماسية العامة، لذلك ركزت الدراسة وأوصت بأن تأخذ

الولايات المتحدة آراء الآخرين وسياساتهم ومنظوراتهم الثقافية في الحسبان وهي تصوغ وتوصل سياستها كي تجعل هذه السياسة أكثر فاعلية ويسود السلم الدولي.

(بيترسون وبلومغارون، 2003)

أما المساعدات الأمريكية الأداة الثانية للقوة الناعمة الأمريكية وتأثيرها على السلم الدولي؛ قدمت الباحثتين تمارا كوفمان وسارا يركس Tamara Cofman and Sarah Yerkes (2006) تحليلاً لأثر المساعدات الأمريكية والتي تعد أحد وسائل القوة الناعمة الأمريكية على أحد مؤشرات السلم الدولي الإيجابي والمتمثل بمستوى الديمقراطية؛ حيث طرحتا الباحثتين المبادرات الأمريكية التي طرحت خلال إدارة بوش لدعم الديمقراطية؛ بالوقوف على مدى نجاح أجندة بوش في التحول الديمقراطي في الدول العربية وارتباطه بالمصالح الأمريكية، ورصد المعوقات التي تعرقل تنفيذ هذه الأجندة، فخلصت الباحثتان بأن المبالغ التي تنفقها الولايات المتحدة على بناء الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط هي قليلة نسبياً مع ما أنفقته الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في أوروبا الشرقية، كما ورأت كل من كوفمان ويركس أن على الإدارة الأمريكية أن تراعي ظروف وطبيعة كل دولة في المنطقة وألا تتجاهل خصوصيتها وثقافتها، كما عليها أن تتجه إلى تطبيق واستخدام الدبلوماسية العامة وأخيراً أوصت الدراسة بأن يتم تكريس الاهتمام بقضية نشر الديمقراطية داخل الإدارة الأمريكية (Cofman and Yerkes, 2006).

وحول تأثير القوة الناعمة الأمريكية على دول العالم وأولوياتها؛ تساءل الباحث جيلز سميث (2006) Giles Smith عن سبب تقارب المنظور الفكري لبلير بالولايات المتحدة؟ وعن كيفية إثبات فاعلية برامج التبادل وخاصة برنامج الزائر الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية؟ حيث بحث سميث في تأثير الدبلوماسية العامة الأمريكية في المملكة المتحدة وبشكل خاص في استعمال برنامج الزائر الدولي كقناة للحوار ومقدمة ومشجعة لأفكار حزب

العمال أثناء الثمانينات حيث كان الانجراف نحو اليسار وتبني الاستقلالية في السياسة الخارجية البريطانية يسبب قلقاً عظيماً للولايات المتحدة، فغرض الدراسة هو التركيز على الجهود المعينة من الدبلوماسية العامة الأمريكية في الثمانينات لتسهيل تحويل حزب العمال نحو الانفتاح، فيرى أن برنامج الزائر الدولي كان في تلك الفترة جزء من إستراتيجية الدبلوماسية العامة أحد أدوات القوة الناعمة الأمريكية؛ حيث طور هذا البرنامج أثناء إدارة ريغان لتحسين صورة الولايات المتحدة وسياستها الخارجية والتأثير في دول العالم. (Giles, 2006) وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على القوة الناعمة كعامل مستقل وليس كعامل تابع؛ حيث تقوم الدراسة بتحليل أثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي تحليلاً إمبريقياً يستند على مؤشرات فعلية تقيس مدى العلاقة الارتباطية ما بين العاملين.

كما ترتكز الدراسة في معالجتها لأثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي على دول العالم ككل وليست مقتصرة على حالة واحدة؛ وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة أيضاً التي تركز على حالة واحدة ما يُفقد الدراسة أحياناً التعميم.

فرضيات الدراسة:

وتقوم الدراسة على:

الفرضية العلمية: "هناك علاقة طردية ما بين القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي". الفرضية العملية: "هناك علاقة طردية ما بين مستوى القوة الناعمة الأمريكية ومستوى السلم الدولي" أي أنه يمكننا القول:

1- كلما زاد عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة.

2- وكلما زاد تبادل الزوار زاد عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة

والمرتفعة.

3- كلما زاد تبادل المشاركين في البرامج الثقافية زاد عدد الديمقراطيات الانتخابية.

4- وكلما ارتفع مستوى مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة وارتفع عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة. مفاهيم الدراسة:

القوة الناعمة الأمريكية (American Soft Power)

يرى جوزيف ناي (2004) Joseph Nye وهو أول من أوضح مضمون القوة الناعمة ونادى في ضرورة أخذها بعين الاعتبار؛ حيث يرى أن القوة الناعمة هي أن تجعل الآخرين يريدون ما تريد أنت، فهو يرى أن القوة الناعمة هي "قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد" (Nye, 2004: 16).

وضمن تعريف القوة الناعمة الأمريكية ارتكز معظم الباحثين على الدبلوماسية العامة والتي تعد جزءاً من القوة الناعمة؛ حيث تعددت تعريفاتها؛ فالباحث جيلز سميث (2006) Giles Smith عرف الدبلوماسية العامة بأنها تعني زراعة معايير السلوك والفهم في الخارج والذين ينسجمان مع المصالح الوطنية الأمريكية طويلة المدى (Smith, 2006). أما المواقع والمؤسسات الحكومية الأمريكية فقد اتفقت على أن الدبلوماسية العامة والتي تندرج ضمن تعريف القوة الناعمة بأنها نشاطات حكومية بعيدة المدى، حيث يعرفه تشارلز وهارلود Harold C. Pachios and Charles H. Dolan (2000) في وكالة (USIA) بأنها نشاطات للترويج للمصلحة الوطنية والأمن القومي الأمريكي من خلال الفهم والإطلاع والتأثير على الجماهير الخارجية وتوسيع حواراً بين المواطنين الأمريكان والمؤسسات ونظرائهم في الخارج (Pachios and Dolan, 2000).

أما بالنسبة إلى قاموس وزارة الدفاع والجيش فيعرف الدبلوماسية العامة بأنها نشاطات وكالة المعلومات الدولية الحكومية الأمريكية (USIA) للترويج لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية والفهم والإطلاع والتأثير على المشاهدين وصناع الرأي الأجانب وتوسيع الحوار بين المواطنين الأمريكان والمؤسسات ونظرائهم في الخارج؛ حيث اتفق تعريفه مع وكالة USIA، وطبقاً لوزارة الخارجية (قاموس مصطلحات العلاقات الدولية) ترى أن الدبلوماسية العامة تشير إلى البرامج المدعومة من قبل الحكومة للتأثير على الرأي العام في البلدان الأخرى (Public Diplomacy, 2002).

بينما تعتمد الدراسة الحالية على تعريف جوزيف ناي (2004) Joseph Nye لكونه أكبر منظري القوة الناعمة الأمريكية.

السلم الدولي (International Peace)

يعرف الباحثون السلم بالنظر إلى تعقيد مصطلح الحرب، حيث يرى الباحثون أن السلم يشتمل على عدة قضايا؛ أولاً: العمل على إزالة أسباب النزاعات بين الدول وذلك قبل نشوبها؛ حيث يقوم على مفهوم "بناء السلم"، أي الحيلولة دون نشوب نزاعات بين الدول. ثانياً: العمل على تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية في حال نشوبها، أي الحيلولة دون تصاعد نزاع معين إلى صراع مسلح. ثالثاً: اتخاذ تدابير غير قسرية، بموافقة الدول المعنية، بهدف إعادة السلم إلى نصابه، واتخاذ تدابير وقائية في الوقت نفسه بهدف احتواء النزاع والمحافظة على السلم. رابعاً: اتخاذ تدابير قسرية ضد الدول التي تلجأ إلى استخدام العنف العسكري حيث يقوم على مبدأ فرض السلم. وهنا يرى الباحثون أن السلم لم يعد يعني مجرد الامتناع عن الاقتتال المسلح فهو يفترض أيضاً ضرورة التعاون الدولي في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية على أساس المساواة في الحقوق بين الشعوب وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس.

ويركز جون اوين (1997) John M. Owen على مفهوم السلم الديمقراطي، كفرضية تقوم على أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، والدول الديمقراطية هي حسب ما يعرفها ديفيد، بأنها الدول التي تعتمد على حرية التعبير والانتخابات التنافسية، وبالتالي فإن هذه الدول كلما كانت ديمقراطية زاد السلم الدولي. (Owen, 1997)

بينما يعرف إدوارد بيتريزك (1999) Edward Pietrzyk السلم الدولي بأنه ببساطة غياب الحرب، كما أنه يرى أنه لا توجد دولة في التاريخ قد خلت بشكل كلي من الحروب، إلا أنه يقسم الحرب والسلم إلى مستويات، وذلك بالاعتماد على تردد الحرب ومستوى التهديد كما أنه يرى أن السلم قد يكون سلم مستقر وسلم غير مستقر باعتماد بعض الدول على التحضيرات العسكرية. (Pietrzyk, 1999: 16)

وحسب تقرير (Global Peace Index) يعرف السلم بغياب العنف، إلا أنه يفرق ما بين السلم السلبي والسلم الإيجابي، فالسلم السلبي هو غياب النزاعات والصراعات الداخلية والصراعات بين الدول، وهو مصطلح قابل للقياس بسهولة، أما بالنسبة إلى السلم الإيجابي، فهو يعرفه بتأسيس ووجود مؤسسات تبني وتسعى للسلام، كما يعني وجود اقتصاد ورفاهية عالية في الدولة. (Institute for Economic and Peace, 2009)

بينما اعتمدت الدراسة الحالية على المفهوم التالي كتعريف للسلم الدولي في هذه الدراسة؛ وهو تمتع دول العالم بمستوى مرتفع من الحريات العامة والحقوق السياسية والديمقراطية؛ وهو ما يعني بالضرورة غياب الحرب في أكبر عدد من دول العالم وتمتعها بالسيادة الكاملة على مستوى الدول، وتأسيس قواعد وبنى تحتية لتطبيق أهم ما جاء في إعلان حقوق الإنسان على مستوى الفرد في دول العالم.

التعريف الإجرائي للقوة الناعمة الأمريكية:

اعتمد جوزيف ناي (2004) Joseph Nye على عدد المنظمات الأمريكية والتبادلات الثقافية والأكاديمية وبرامج الدبلوماسية العامة كمؤشرات على القوة الناعمة. (Nye, 2004) بينما اعتمد هارولد وتشارلز Harold C. Pachios and Charles H. Dolan (2000) على الميزانيات المخصصة في وكالة (USIA) والمقدمة لجاليات المنظمات غير الحكومية لدعم برامج الدبلوماسية العامة. (Pachios and Dolan, 2000) واعتمدت دراسة مكتب المحاسبة GAO على الميزانيات المخصصة لبرامج الدبلوماسية العامة مقارنة بالمجهود التي تبذله مؤسسات الدبلوماسية العامة. (GAO, 2003)

أما الباحث (2006) Smith فقد اعتمد في دراسته على مؤشرات التبادل من خلال برنامج الزائر الدولي وتأثيره على السياسة الخارجية البريطانية. (Smith, 2006) أما بالنسبة إلى الدراسة الحالية فقد اعتمدت على مؤشر حجم الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة وعلى تبادل الزوار والمشاركين في البرامج الثقافية، وحجم مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي كمؤشر على القوة الناعمة الأمريكية، وهي مؤشرات اعتمد عليها أهم منظري القوة الناعمة الأمريكية جوزيف ناي (Joseph Nye). (Nye, 2004)

أما الباحث جيلز سميث (2006) Giles Smith فقد اعتمد على برامج التبادلات الثقافية وهو ما اعتمدت عليه الدراسة أيضاً في مؤشر تبادل المشاركين في البرامج الثقافية (Smith, 2006)؛ حيث تمثل هذه المؤشرات شمولية مفهوم القوة الناعمة الأمريكية.

التعريف الإجرائي للسلم الدولي.

اعتمد بعض الباحثين على عدد الحروب ومستواها كمؤشر على السلم الدولي (Pietrzyk, 1999)، بينما اعتمد تقرير (Global Peace Index) على عدة مؤشرات تقيس السلم السلبي والسلم الإيجابي، حيث اعتمد التقرير على عدد الصراعات الدولية، ومستوى الأمن والاستقرار في الدول، ومستوى

الديمقراطية، إضافة إلى مستوى التعليم كمؤشر على السلم الدولي. (Institute for Economic and Peace, 2009)

بينما اعتمدت الدراسة على مؤشرات السلم الإيجابي كمؤشر على السلم الدولي، حيث اعتمدت على عدد الدول ذات المستوى المتوسط والمرتفع للحقوق السياسية، والمستوى المتوسط والمرتفع للحريات المدنية والإعلامية، وعدد الديمقراطيات الانتخابية، وهي مؤشرات تم الاعتماد عليها في تقرير (Global Peace Index).

إلا أن الدراسة تختلف عن هذا التقرير بتفصيلها لهذه المؤشرات دون جمعها ضمن مؤشر الديمقراطية كما جاء في التقرير. (Institute for Economic and Peace, 2009) كما اعتمد باحثون آخرون على هذه المؤشرات كمؤشر على السلم؛ حيث تم تقسيم هذه المؤشرات على المؤشرات البيئية، الاقتصادية، الأمنيـة، الاجتماعيـة، القضـائية؛ فانـدرج مؤشر الحريـات الإعلاميـة ضمن المؤشـرات الاجتماعيـة للسـلم، ومؤشـر الحقـوق السياسية ضمن المؤشـرات القضائية للسلم الدولي، والديمقراطيات الانتخابية ضمن المؤشرات السياسية للسلم الدولي. (Fisher and Smith, 2003)

مجتمع الدراسة:

تشمل الدراسة منطقة دول العالم بأكملها؛ حيث تحاول الدراسة اختبار فرضية الدراسة المتمثلة في تأثير القوة الناعمة الأمريكية على السلم في دول العالم؛ حيث تـركز الدراسـة على دول العـالم بأكملـها مـن دول قـارة أوروبا وأمريكا الوسطى والشمالية والجنوبية، ودول قارة إفريقيا، ودول قارة آسيا، محاولة اختبار فرضية الدراسة عليها، وذلك على افتراض ترابط أولويات دول العالم بأولويات الولايات المتحدة الأمريكية، أي تأثر دول العالم بالسياسة الخارجية الأمريكيـة والقـوة الأمريكيـة، وهـو مـا يضفي على الدراسة تعميم الفرضية، والدقة والعلمية.

الفترة الزمنيـة:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ وهي الفترة التي اتفقت عليها معظم الدراسات بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي ضمن نظام أحادي القطبية؛ حيث تميزت هذه الفترة الزمنية بـهيمنة الولايـات المتحـدة على دول العالم وتـأثر الدول بسياستها الخارجيـة وهيمنتها.

كما أن هذه الفترة الزمنية تميزت بوجود عوامل ومتغيرات إقليمية ودولية ذات تأثير على الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها، وذلك ببروز قوى وأطراف وفاعلين جدد كان لهم تأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي هي فترة كافية وتسمح للدراسة باختبار فرضيتها.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة في الحصول على بيانات العامل المستقل والمتمثل في القوة الناعمـة الأمريكيـة علـى Yearbook of Immigration Statistics لرصـد عـدد الطـلاب الدارسين فـي الولايـات المتحـدة وتبـادل الزوار وتبـادل العاملين فـي البرامج الثقافية؛ وذلك لما يوفره هذا المصدر من بيانات كاملة تغطي الفترة الزمنية للدراسة ولا تتوفر في مصدر بيانات آخر.

كما واعتمدت الدراسة على الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) وذلك لرصد حجم مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والموزعة على برامجها وأهـدافها؛ حـيث يتـيح هذا المصدر تفصيل مساعدات الوكالة على برامجها موزعة على دول العالم وهو ما لا يتوفر في أي مصدر آخر؛ حيث يمثل هذا المصدر المرجع الرئيسي لمساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي.

أما بالنسبة للعامل التابع والمتمثل في السلم الدولي فقد اعتمدت الدراسة على Freedom House وذلك لبيان عدد دول العالم ذات المستوى المرتفع للحقوق

السياسية، والمستوى المرتفع للحريات المدنية والإعلامية، بالإضافة إلى عدد الديمقراطيات الانتخابية في دول العالم؛ حيث يمتاز هذا المصدر بالحيادية والعلمية، كما يتيح تفصيلاً علمياً لقياس هذه المؤشرات ويغطي الفترة الزمنية للدراسة وهو ما لا يتيحه مصدر آخر.

ويشار هنا إلى أن هذه المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة؛ تتمتع بمقدار من المصداقية بالنظر لكونها تمثل المصدر الأم والأساس للبيانات التي تم الاعتماد عليها كمؤشرات للعاملين؛ المستقل والتابع، هذا بالإضافة إلى ما تمثله من تفصيل وتوافر للبيانات كاملة للفترة الزمنية التي اعتمدت عليها الدراسة.

كيفية الاختبار

تم انتقاء مؤشر عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة لاختباره على مؤشر عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة. كما تم انتقاء مؤشر تبادل الزوار لاختباره على مؤشر عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة. كما تم انتقاء مؤشر تبادل العاملين في البرامج الثقافية لاختباره على مؤشر عدد الديمقراطيات الانتخابية.

أما مؤشر مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي فقد تم اختياره لاختباره على مؤشر عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة وارتفع عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة.

هذا وسيتم تحليل واختبار هذه المؤشرات باستخراج معامل الارتباط بيرسون ومعامل الانحدار لهذه الفرضيات، بالإضافة إلى التركيز على النسبة المئوية وتغير النسبة المئوية للبيانات خلال الفترة الزمنية للدراسة الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009.

وتتمثل معادلة النسبة المئوية (القيمة/المجموع)، أما معادلة نسبة التغير المئوي ((القيمة الحالية-القيمة السابقة) / القيمة السابقة).

الفصل الثاني: القوة الناعمة الأمريكية (American Soft Power)

يتناول هذا الفصل بيانات العامل المستقل المتمثلة في القوة الناعمة الأمريكية؛ حيث تركز الدراسة على مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية التي اعتمدت عليها الدراسة والمتمثلة؛ بعدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية وتبادل الزوار إلى الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم، بالإضافة إلى تبادل العاملين في البرامج الثقافية، وحجم موازنة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والموزعة على برامجها في العالم. ويحاول هذا الفصل أن يستعرض التباين في حجم التبادلات المتمثلة بعدد الطلاب والزوار والعاملين في البرامج الثقافية بالإضافة إلى موازنة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والدول التي حظيت بأكبر حجم تبادلات ومساعدات.

القسم الأول: تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة

تشير بيانات الجدول (1) إلى حجم الطلاب الذين يدرسون في الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ حيث تمثل هذه البيانات أحد المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة كمؤشر على القوة الناعمة الأمريكية.

وتبين نتائج الجدول (1) انخفاض عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 بنسبة تغير مئوي بلغت -8 %، وفي عام 2002 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الطلاب بنسبة -7 %؛ حيث يبرر المحللون انخفاض حجم تبادلات الطلاب خلال عام 2002 إلى سياسات التأشيرة، حسب ما يورده جورج براون؛ حيث يرى أن أحداث 11 أيلول 2001 قد أثرت على الحصول على تأشيرة من الولايات المتحدة؛ فمثلاً كان على الإيرانيين السفر إلى أنقرة

ودبي للحصول عليها لعدم وجود سفارة أمريكية في طهران (بيهنر، 2006)، وهو ما أدى إلى انتقاد جوزيف ناي (Joseph Nye) سياسات التأشيرة حيث أوضح أنها قللت من عدد الطلاب المسلمين في أمريكا وهي مسيئة أكثر مما تفيد. (Nye, 2005) والتأشيرة تعني هي حصول أي شخص يرغب في السفر أو الهجرة إلى الولايات المتحدة بقيامه بتقديم فيزا لدى السفارة الأمريكية أو القنصلية المتواجدة في الدولة، لتمنح له بعد ذلك نوع معين من التأشيرة بحسب الغاية التي يتقجدم بها للسفر.

وتقوم سياسة أمن التأشيرة بالتحقق بكل من يدخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تم ربط الجانب الأمني في منح تراخيص لدخول الولايات المتحدة من قبل إدارة الأمن القومي الأمريكي؛ حيث يقوم المسئول في قسم القنصلية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الشروط التي يفرضها قانون الهجرة والجنسية الأمريكية لتحديد الطلبات المؤهلة للحصول على تأشيرة سفر. (wasem, 2010)

كما وتمنح الولايات المتحدة 36 دولة حق السفر للولايات المتحدة دون سياسة تأشيرة ضمن برنامج الإعفاء من التأشيرة ((Visa Waiver Program (VWP) والذي يعني السماح لهم بالإقامة لمدة 90 يوماً أو أقل دون الحصول على تأشيرة دخول. وقد أنشئ هذا البرنامج لإزالة الحواجز غير الضرورية بين بعض الدول، وتحفيز قطاع السياحة، والسماح لوزارة الخارجية بالتركيز في مجالات أخرى. (VWP, 2010)

أما الدول التي تندرج ضمن برنامج الإعفاء من التأشيرة فهي (أندورا، نيوزيلندا، هنغاريا، استراليا، ايسلندا، والنرويج، النمسا، ايرلندا، البرتغال، سان مارينو، ايطاليا، بلجيكا، بروناي اليابان، سنغافورة، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، ولاتفيا، الدنمارك، ليختنشتاين، سلوفينيا، استونيا، وليتوانيا، كوريا الجنوبية، فنلندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، فرنسا، مالطا، السويد، ألمانيا موناكو، سويسرا، اليونان، وهولندا، بريطانيا). (VWP, 2010)

وحول أكبر الدول التي تحتل النسبة الأكبر من تبادل الطلاب في الولايات المتحدة في عام 1996 كانت اليابان، كوريا، الصين، الهند، ألمانيا، تايلاند، البرازيل، المكسيك، اندونيسيا وبريطانيا على التوالي؛ احتلت اليابان أكبر حجم من تبادل الطلاب للولايات المتحدة؛ حيث بلغ عدد الطلاب اليابانيين الدارسين في الولايات المتحدة 69.432 ألف طالب، أما حجم الطلاب الكوريين فقد بلغ 52.569، وحجم الطلاب الصينيين بلغ 44.882، وفي الطلاب الهنديين بلغ حجمهم 18.358، أما حجم الطلاب الألمان فقد بلغ 13.487، بينما بلغ حجم الطلاب التايلانديين 12.394، وحجم الطلاب البرازيليين 12.028، أما حجم الطلاب المكسيكيين فقد بلغ حجمهم 11.914، والطلاب الاندونيسيين 10.958، أما حجم الطلاب البريطانيين فقد بلغ 10.534 ألف طالب.

وفي عام 1998 بلغ ارتفاع نسبة التغير المئوي لعدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة 3%؛ حيث احتلت اليابان، الصين، كوريا، الهند، البرازيل، ألمانيا، المكسيك، كندا، بريطانيا وتركيا أكبر الدول لتبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث زاد حجم الطلاب اليابانيين بعدد 85.642 ألف طالب، بينما زاد حجم الطلاب الصينيين 59.868 طالب، أما الطلاب الكوريين فزاد حجمهم بعدد 53.348 طالب، كما وزاد عدد الطلاب الهنديين بعدد 26.530 طالب، والطلاب البرازيليين 20.780، أما الطلاب الألمان فبلغوا 18.768، وبلغ حجم الطلاب المكسيكيين 17.168، أما الطلاب الكنديين فبلغ حجمهم 16.289، أما الطلاب البريطانيين 14.092، هذا واحتل تركيا مكانة في تصنيف أكبر الدول في تبادل الطلاب للولايات المتحدة؛ حيث بلغ حجم الطلاب التركيين 12.441 ألف طالب.

في عام 1999 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة 7 %؛ حيث احتلت اليابان، الصين، كوريا، الهند، البرازيل، ألمانيا، المكسيك، كندا، بريطانيا وفرنسا الجدول (1): تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية: 1990-2009 **(1)**

السنة	الطلاب الدارسين في أمريكا	النسبة المئوية للطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة التغير المئوي للطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية
1990	355.207	3%	-
1991	374.420	3%	5%
1992	401.287	3%	7%
1993	403.272	3%	0%
1994	427.721	4%	6%
1995	395.480	3%	-8%
1996	459.388	4%	16%
1997	*	*	*
1998	598.520	5%	-
1999	641.760	6%	7%
2000	699.953	6%	9%
2001	741.921	6%	6%
2002	687.506	6%	-7%
2003	662.966	6%	-4%
2004	656.373	6%	-1%
2005	663.919	6%	1%
2006	740.724	6%	12%
2007	841.673	7%	14%
2008	917.373	8%	9%
2009	951.964	8%	4%
المجموع	11.621.427	100%	-

المصدر: Yearbook of Immigration Statistics 1995 - 2009

أكبر الدول في تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة؛ فبلغ حجم الطلاب اليابانيين 85.334 طالب، أما الطلاب الصينيين 63.107 طالب، أما الطلاب الكوريين 52.564، وحجم الطلاب الهنديين 29.426، بينما بلغ حجم الطلاب البرازيليين 20.060، وحجم الطلاب الألمان 18.442، وحجم الطلاب المكسيكيين 17.429، أما حجم الطلاب الكنديين 15.726، وحجم الطلاب البريطانيين 13.995، أما الطلاب الفرنسيين فقد بلغ حجمهم 12.798 ألف طالب. أما في عام 2000 فبلغت نسبة التغير المئوي 9 % لعدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة؛ فقد حافظت اليابان على أكبر نسبة من عدد الطلاب

الدارسين في الولايات المتحدة تلتها الصين، كوريا، الهند، البرازيل، ألمانيا، المكسيك، كندا، تركيا وبريطانيا، بلغ عدد الطلاب اليابانيين 94.095 طالب، أما الطلاب الصينيين 74.700 طالب، والطلاب الكوريين 66.435 طالب، والطلاب الهنديين 41.144 طالب، بينما بلغ عدد الطلاب البرازيليين 19.780 طالب، والطلاب الألمان 19.646 طالب، أما الطلاب المكسيك فبلغ عددهم 19.159 طالب، والطلاب الكنديين 19.093 طالب، بينما بلغ عدد الطلاب التركيين 16.593 طالب والطلاب البريطانيين 15.473 ألف طالب.

في عام 2002 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة -7 %؛ حيث احتلت اليابان وكوريا، الصين، الهند، كندا، المكسيك، ألمانيا، تركيا، بريطانيا والبرازيل أكبر نسبة لحجم الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة، فبالرغم من انخفاض عدد الطلاب اليابانيين عن عام 2000؛ حيث بلغ عددهم 90.915، زاد في المقابل عدد الطلاب الكوريين ليبلغ عددهم 77.175، كما زاد عدد الطلاب الصينيين بعشرات عن عام 2000؛ حيث بلغ عددهم 74.756 طالب، أما الطلاب الهنديين فزاد عددهم أيضاً ليصبح 50.234 ألف طالب، وزاد أيضاً عدد الطلاب الكنديين وبلغ 20.648 ألف طالب، أما الطلاب المكسيكيين فبلغ 20.581 ألف طالب، أما الطلاب الألمان فانخفض عددهم عن عام 2000 ليصبح عددهم 16.541، كما وانخفض عدد الطلاب التركيين ليصبح 15.967، والطلاب البريطانيين 15.515 طالب، أما الطلاب البرازيليين فانخفض عدد عن عام 2000 بنسبة ملحوظة؛ حيث بلغ عددهم 14.942 ألف طالب.

استمر انخفاض حجم الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة؛ حيث بلغ انخفاض نسبة التغير المئوي لعدد الطلاب في عام 2003 نسبة -4 %؛ احتلت كوريا، اليابان، الصين، الهند، كندا، المكسيك، تركيا، بريطانيا، ألمانيا والبرازيل النسبة الأكبر لعدد الطلاب على التوالي؛ حيث بلغ عدد الطلاب الكوريين 85.101 طالب، مع انخفاض عدد الطلاب اليابانيين 84.815 طالب، أما الطلاب

الصينيين 61.448 ألف طالب، مع ارتفاع عدد الطلاب الهنديين 52.553 ألف طالب، وارتفاع عدد الطلاب الكنديين 30.850 ألف طالب، أما الطلاب المكسيكيين فبلغ عددهم 24.261 ألف طالب، كما وانخفض عدد الطلاب التركيين بعشرات؛ حيث بلغ عددهم 15.772، أما الطلاب البريطانيين فبلغ عددهم 15.324، والطلاب الألمان 15.322، بينما بلغ عدد الطلاب البرازيليين 12.940 ألف طالب.

في عام 2004 بلغ انخفاض نسبة التغير المئوي لعدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة -1 %؛ حيث كانت كوريا، اليابان، الصين، الهند، كندا، المكسيك، بريطانيا، تركيا وألمانيا النسبة الأكبر لعدد الطلاب على التوالي؛ حيث بلغ عدد الطلاب الكوريين 89.579 ألف طالب، كما بلغ عدد الطلاب اليابانيين 80.314 ألف طالب، والطلاب الصينيين 68.476 ألف طالب، أما الطلاب الهنديين 52.920 طالب، والطلاب الكنديين 26.919، والمكسيكيين 22.055 ألف طالب، أما الطلاب البريطانيين فبلغ عددهم 15.803، والطلاب التركيين 15.129، بينما بلغ عدد الطلاب الألمان 14.650 ألف طالب.

أما في السنوات التالية والممتدة من عام 2005 وحتى عام 2009 فقد شهد تبادل الطلاب ارتفاعاً ملحوظاً انعكس على ارتفاع عدد الطلاب من الدول الكبرى في حجم تبادل الطلاب في الولايات المتحدة، وقد يعود هذا إلى بدء انحسار تخوف الولايات المتحدة من الهجمات التي تعرضت لها في عام 2001 والتي صاحبتها وضع العديد من القيود على القادمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتبين من تحليل نتائج الجدول (1) أن الدول التي حظيت بأكبر نسب تبادل للطلاب إلى الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1996 وحتى عام 2004 هي؛ اليابان، الصين، كوريا، الهند، البرازيل، ألمانيا، المكسيك، كندا، بريطانيا، تركيا وفرنسا. هذا وتعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية ذات علاقات سياسية واقتصادية جيدة وهو ما قد يبرر

ارتفاع نسب التبادلات من هذه الدول؛ بالإضافة لكونها دول تندرج ضمن برنامج الإعفاء من سياسة التأشيرة.

أما الصين والهند فهي دولتين ذات نمو سكاني كبير وهو ما قد يبرر ارتفاع نسب تبادل الطلاب إل الولايات المتحدة. يشار هنا إلى أن مصدر البيانات لا يتيح تفصيلاً لعدد تبادل الطلاب من دول العالم إلى الولايات المتحدة ما استدعى عدم تفصيل البيانات خلال الأعوام 1990-1995 و خلال الأعوام 2005-2009.

القسم الثاني: تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة

تشير بيانات الجدول (2) إلى تبادلات الزوار إلى الولايات المتحدة منذ عام 1990 وحتى عام 2009؛ حيث يوضح الجدول النسبة المئوية لحجم تبادلات الزوار بالإضافة إلى نسبة التغير المئوي فيها.

وتبين نتائج الجدول (2) انخفاض تبادلات الزوار عام 1995، وعام 2002؛ وهو ما أعاده المحللون إلى سياسات التأشيرة كما ذكرنا سابقاً خلال عام 2001؛ حيث جاء في (Statistics Yearbook of Immigration) لعام 2002، أن أحداث 11 أيلول قد كانت نتائجها على التبادلات والمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية فورية؛ حيث انعكس ذلك على أعداد القادمين إلى الولايات المتحدة في عام 2002 بشكل فوري وملحوظ؛ وهو ما أرجعه الباحثون كما ذكرنا سابقاً إلى أحداث 11 أيلول وسياسات التأشيرة التي اتخذت آنذاك؛ حيث أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ إجراءات صارمة في مطارات الولايات المتحدة، والتشديد على الزائرين خاصة القادمين من العالم العربي.

أما حول الدول التي تحتل المراتب الأولى في تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة؛ ففي عام 1996 ارتفعت نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار بنسبة 7 %؛ حيث احتلت الدول الأكبر نسبة من حجم تبادل الزوار؛ ألمانيا، بريطانيا، اليابان، فرنسا، روسيا، كوريا، الصين والبرازيل، فقد بلغ عدد تبادل الزوار من

ألمانيا 26.255 ألف، أما من بريطانيا فبلغ 25.793 ألف، ومن اليابان 16.991، ومن فرنسا 14.509، ومن روسيا 11.990، أما من كوريا فبلغ 9.496 ألف، ومن الصين 9.465، بينما بلغ حجم تبادل الزوار من البرازيل 7.603 ألف زائر.

أما في عام 1998 فقد ارتفعت نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار بنسبة 14 %، واحتلت ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، الصين وأيرلندا أكبر الدول على التوالي في تبادل الزوار للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بلغ حجم الزوار من ألمانيا 33.430، أما من بريطانيا 25.259، ومن فرنسا 17.751، أما من اليابان فبلغ 17.383، ومن الصين 12.197، بينما بلغ حجم تبادل الزوار من أيرلندا 11.861 ألف زائر.

الجدول (2): تبادلات الزوار في الولايات المتحدة الأمريكية: 1990-20092

نسبة التغير المئوي لتبادل الزوار.	النسبة المئوية لتبادل الزوار	تبادل زوار.	السنة
-	3%	214.644	1990
4%	4%	223.430	1991
4%	4%	231.292	1992
4%	4%	239.405	1993
8%	4%	259.171	1994
-7%	4%	240.364	1995
7%	4%	256.725	1996
*	*	*	1997
-	5%	292.730	1998
9%	5%	319.365	1999
10%	6%	351.743	2000
11%	6%	389.435	2001
-5%	6%	370.176	2002
-2%	6%	362.782	2003
-1%	6%	360.777	2004
6%	6%	382.463	2005
12%	7%	427.067	2006
15%	8%	489.286	2007
3%	8%	506.138	2008
-9%	7%	459.408	2009
-	100%	6.376.401	المجموع

المصدر: Yearbook of Immigration Statistics 1995 - 2009

واستمر حجم تبادل الزوار في الارتفاع لتبلغ نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة نسبة 9 % في عام 1999؛ حيث احتلت ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، أيرلندا، الصين وروسيا أكبر الدول على التوالي في تبادل الزوار للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث ارتفع حجم الزوار من ألمانيا عن عام 1998 ليصل إلى 35.783، كما وارتفع من بريطانيا ليصل إلى 26.319، ومن فرنسا 19.964، ومن اليابان 17.805، ومن أيرلندا

13.535، ومن الصين 13.079، بينما بلغ حجم تبادل الزوار من روسيا 11.532 ألف زائر.

في عام 2000 استمر حجم تبادل الزوار في الارتفاع التدريجي لتبلغ نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار للولايات المتحدة 10 %، كانت ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، الصين، أيرلندا، كوريا وروسيا أكبر الدول على التوالي في تبادل الزوار؛ فقد بلغ حجم الزوار من ألمانيا 36.024، ومن بريطانيا 27.614، ومن فرنسا 22.479، ومن اليابان 19.007، ومن الصين 15.123، ومن أيرلندا 14.876، ومن كوريا 13.114، أما من روسيا 12.991 ألف زائر.

في عام 2002 انخفضت نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار بنسبة تغير مئوي بلغت -5 %؛ حيث كانت ألمانيا، بريطانيا، بولندا، فرنسا، اليابان، روسيا، كوريا والصين الدول الأكبر تبادلاً للزوار إلى الولايات المتحدة؛ ومع ذلك انخفض حجم الزوار من ألمانيا عن عام 2000 ليصل إلى 30.657، كما وانخفض من بريطانيا ليصل الزوار إلى 25.502، بينما ارتفع عدد الزوار البولنديين ليصل إلى 22.185، ومن فرنسا 18.497، ومن اليابان 18.171، ومن روسيا 16.513، ومن كوريا 16.512، أما من الصين فانخفض عدد الزوار الصينيين عن عام 2000 ليبلغ 14.190 ألف زائر.

وهنا يشار إلى أن معظم الباحثين كما ذكرنا سابقاً قد ربطوا انخفاض حجم تبادل الزوار في فرض سياسات التأشيرة التي رافقت وجاءت كنتيجة وردة فعل على أحداث 11 أيلول.

استمر حجم تبادل الزوار في الانخفاض لتبلغ نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار في عام 2003 نسبة -2 %؛ حيث احتلت ألمانيا، بريطانيا، بولندا، كوريا، اليابان، روسيا وفرنسا أكبر الدول في تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة؛ فبلغ انخفاض عدد الزوار من ألمانيا 29.372، ومن بريطانيا انخفض عدد الزوار ليصل إلى 22.883، ومن بولندا 21.110، ومن كوريا 18.794، ومن اليابان 18.127، ومن روسيا 16.890، بينما انخفض عدد الزوار من فرنسا ليصل إلى 16.781 ألف زائر.

في عام 2004 انخفضت نسبة التغير المئوي لحجم تبادل الزوار بنسبة -1 %؛ حيث احتلت ألمانيا، بولندا، بريطانيا، كوريا، روسيا، اليابان وفرنسا الدول الأكبر تبادلاً للزوار إلى الولايات المتحدة؛ وهنا يلاحظ اختلاف ترتيب بعض الدول التي كانت تحتل المراتب الأولى في ترتيبها لتبادل الزوار؛ حيث ترتفع بولندا في عدد تبادل الزوار.

فبينما انخفض عدد الزوار من ألمانيا ليصل إلى 27.527، فقد ارتفع حجم الزوار من بولندا ليصل إلى 23.470، ومن بريطانيا 22.340، أما من كوريا فبلغ 19.413، ومن روسيا 17.617، ومن اليابان 17.455، بينما بلغ حجم الزوار من فرنسا 16.047 ألف زائر.

وفي الأعوام الممتدة من عام 2005 وحتى عام 2009 عاد حجم تبادل الزوار في الارتفاع ليرتفع حجم الزوار من الدول التي احتلت المراتب الأولى في حجم تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد يعود سبب ذلك إلى تنبه الولايات المتحدة إلى أهمية القوة الناعمة التي تراجعت بالنظر للسياسة الخارجية الأمريكية وما رافقها من فرض سياسات على المطارات الأمريكية تقوض من ازدياد حجم التبادلات.

ويشار هنا إلى أن معظم دراسات المؤسسات الرسمية الأمريكية قد تركزت في الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2007 على دراسة أبعاد تراجع القوة الناعمة الأمريكية، وتأثير الإخفاقات الأمريكية على القوة الأمريكية. ويتبين من تحليل نتائج الجدول (2) أن الدول التي حظيت بأكبر نسب تبادل للزوار إلى الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1996 وحتى عام 2004 هي؛ ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، بولندا، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، روسيا، أيرلندا والبرازيل.

ويلاحظ من تحليل بيانات تبادل الزوار أن هنالك اختلاف في ترتيب الدول الأكثر تبادلاً للزوار إلى الولايات المتحدة مقارنة بتبادل الطلاب للولايات

المتحدة؛ فبينما احتلت اليابان، الصين، كوريا، الهند، البرازيل، ألمانيا، المكسيك، كندا، بريطانيا، تركيا وفرنسا، الدول الأكثر تبادلاً للطلاب، احتلت الدول التالية؛ ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، بولندا، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، روسيا، أيرلندا والبرازيل الدول الأكثر تبادلاً للزوار؛ حيث دخلت بولندا وإيرلندا وروسيا ترتيب الدول الأكثر تبادلاً للزوار إلى الولايات المتحدة.

هذا وتعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وبولندا وأيرلندا دولاً ترتبط بالولايات المتحدة بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة بالإضافة إلى كونها تندرج ضمن برنامج الإعفاء من سياسة التأشيرة وهو ما قد يبرر ارتفاع نسب التبادلات من هذه الدول.

أما الصين فهي دولة ذات نمو سكاني كبير وهو ما قد يبرر ارتفاع نسب تبادل الزوار إل الولايات المتحدة، بينما تعتبر روسيا دولة منافسة للويات المتحدة في ظل نظامها الاشتراكي. يشار هنا إلى أن مصدر البيانات لا يتيح تفصيلاً لعدد تبادل الزوار من دول العالم إلى الولايات المتحدة ما استدعى عدم تفصيل البيانات خلال الأعوام 1990-1995 و خلال الأعوام 2005-2009.

القسم الثالث: تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة

أما بيانات الجدول (3) فهي تبين تبادل المشاركين في البرامج الثقافية منذ عام 1990 وحتى عام 2009، ويبين الجدول أن تبادل المشاركين في البرامج الثقافية قليل جداً مقارنة بتبادلات الطلاب والزوار؛ حيث بدأ ارتفاع حجم تبادلات المشاركين في البرامج الثقافية منذ عام 1993، إلا أنه يعد قليل مقارنة بحجم التبادلات الأخرى.

ويتضح من الجدول أنه في عام 1995 انخفض نسبة تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة -10%، أما في عام 2002 فقد انخفض عدد تبادل

المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة -16%. كما ويلاحظ من الجدول تفاوت ملحوظ في حجم تبادلات المشاركين في البرامج الثقافية؛ حيث ارتفعت نسبة تبادلات المشاركين في البرامج الثقافية بشكل ملحوظ عام 1993 وانخفضت في عام 1995 بنسبة -10%.

أما في عام 1996 فارتفعت بنسبة 47%، وحول الدول الأكبر تبادلاً للمشاركين في البـرامج الثقافيـة مع الولايات المتحدة، احتلت فرنسا، ألمانيا، النرويج، بريطانيا، إيطاليا والصين الدول الأكبر تبادلاً للمشاركين في البرامج الثقافية في عام 1996؛ فمن فرنسا بلغ تبادل المشاركين في البرامج الثقافية 399، ومن ألمانيا 326، ومن النرويج 250، ومن بريطانيا 239، ومن إيطاليا 136 أما من الصين فبلغ 117 مشاركاً في البرامج الثقافية.

وفي عام 1998 انخفضت نسبة التغير المئوي لتبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة -7 %؛ حيث كانت فرنسا، النرويج، ألمانيا، بريطانيا، المكسيك وإيطاليا، الدول الأكبر في تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ تبادل المشاركيين في البرامج الثقافية من فرنسا 365، ومن النرويج 298، ومن ألمانيا 198، ومن بريطانيا 185، ومن المكسيك 116، ومن إيطاليا 112.

أما في عام 1999 فقد ارتفع حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة تغير مئوي بلغت 29 %؛ واحتلـت فرنسا، النرويج، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك وجنوب إفريقيا أكبر الدول في تبادل المشاركين في البرامج الثقافيـة إلـى الولايـات المتحـدة؛ فقـد ارتفـع تبـادل المشـاركين فـي البـرامج الثقافية من فرنسا 440، ومن النرويج 292، ومن بريطانيا 259، ومن ألمانيا 250، ومـن إيطـاليا 201، ومـن اليـابان 151، ومـن المكسيك 120، أمـا جنـوب إفريقيا فقد بلغ حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية 103. أما في عام 2000 فقد انخفض حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة تغير مئوي بلغت -1 %، كما واحتلت بريطانيا، فرنسا، اليابان، النرويج، ألمانيا، جنوب

إفريقيا، المكسيك وإيطاليا أكبر الدول في حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية، فمن بريطانيا 406، ومن فرنسا 359، ومن اليابان 276، ومن النرويج 194، ومن ألمانيا 187، ومن جنوب إفريقيا 149، ومن المكسيك 132.

أما في عام 2002 فقد بلغت نسبة انخفاض حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة تغير مئوي بلغت -16 %، واحتلت بريطانيا، اليابان، فرنسا، أيرلندا، ألمانيا، النرويج، إيطاليا والمكسيك أكبر الدول في تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة؛ فمن بريطانيا 370، ومن اليابان 303، ومن فرنسا 252، ومن أيرلندا 244، ومن ألمانيا 186، ومن النرويج 167، ومن إيطاليا 140، أما المكسيك 107 مشاركاً في البرامج الثقافية. إلا أنه في عام 2003 فقد ارتفع حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة تغير مئوي بلغت 18 %، واحتلت بريطانيا، اليابان، أيرلندا، فرنسا، ألمانيا، النرويج، إيطاليا والمكسيك أكبر الدول في تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة؛ فمن بريطانيا 485، ومن اليابان 397، ومن أيرلندا 339، ومن فرنسا 302، ومن ألمانيا 192، ومن النرويج 188، ومن إيطاليا 168، ومن المكسيك 123 مشاركاً في البرامج الثقافية.

الجدول (3): تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية: 1990-2009 **(2)**

السنة	تبادل المشاركين في البرامج الثقافية	النسبة المئوية لتبادل المشاركين في البرامج الثقافية	نسبة التغير المئوي لتبادل المشاركين في البرامج الثقافية
1990	0	0%	–
1991	1	0%	0%
1992	9	0%	800%
1993	994	3%	10944%
1994	1.546	5%	56%
1995	1.399	4%	-10%
1996	2.056	6%	47%
1997	*	*	*
1998	1.921	6%	-
1999	2.470	7%	29%
2000	2.447	7%	-1%
2001	2.089	6%	-15%
2002	1.755	5%	-16%
2003	2.074	6%	18%
2004	2.113	6%	2%
2005	2.575	8%	22%
2006	2.423	7%	-6%
2007	2.412	7%	0%
2008	3.231	9%	34%
2009	2.555	7%	-21%
المجموع	34.070	100%	-

- لا تتوفر بيانات حول التبادلات في عام 1997؛ فالبيانات في هذا العام غير مفعلة.

المصدر: Yearbook of Immigration Statistics 1995 - 2009

أما في عام 2004 فقد ارتفع حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة تغير مئوي بلغت 2 %، واحتلت اليابان، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، النرويج، المكسيك، إيطاليا وكندا أكبر الدول في تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة؛ فمن اليابان 356، ومن بريطانيا 334، ومن فرنسا 274، ومن ألمانيا 202، ومن أيرلندا 180، ومن النرويج 179، ومن

المكسيك 172، ومن إيطاليا 170، أما من كندا 105 مشاركاً في البرامج الثقافية.

وفي عام 2005 ارتفعت نسبة التغير المئوي بنسبة 22 %، أما في عام 2006 فقد انخفض حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية بنسبة تغير مئوي بلغت -6 %، أما في عام 2008 عاد حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الارتفاع ليرتفع من الدول التي احتلت المراتب الأولى في حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويتبين من تحليل نتائج الجدول (3) أن الدول التي حظيت بأكبر نسب تبادل للمشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1996 وحتى عام 2004 هي؛ فرنسا، بريطانيا، النرويج، ألمانيا، اليابان، أيرلندا، إيطاليا، المكسيك، جنوب إفريقيا وكندا.

هذا وتعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وأيرلندا وإيطاليا دولاً ترتبط بالولايات المتحدة بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة، بالإضافة إلى كونها تندرج أيضاً ضمن برنامج الإعفاء من سياسة التأشيرة وهو ما قد يبرر ارتفاع نسب التبادلات من هذه الدول.

يشار هنا إلى أن مصدر البيانات لا يتيح تفصيلاً تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة من دول العالم ما استدعى عدم تفصيل البيانات خلال الأعوام 1990-1995 و خلال الأعوام 2005-2009.

القسم الرابع: مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي

يبين الجدول (4) مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي موزعة على برامجها وأهدافها خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1995 وحتى عام 2009.

وتعتبر الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي أحد المؤسسات الحكومية للولايات

المتحدة الأمريكية؛ وتتوزع مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي على عدة برامج لتحقيق الأهداف التي تضعها في خطتها كل عام؛ حيث تركز الوكالة الأمريكية على الأمن والسلم والحكم الديمقراطي، والتعليم والصحة والنمو الاقتصادي والمساعدات الإنسانية.

وتتباين حجم المساعدات الموزعة على برامج الوكالة من سنة لأخرى؛ حيث ركزت الوكالة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من عام 1995 وحتى عام 2003 على عدد من الأهداف والبرامج شملت؛ تشجيع النمو الاقتصادي والزراعة وذلك عن طريق فتح الأسواق وتحسين الأمن الغذائي، وبناء القدرات الإنسانية من خلال التعليم والتدريب وذلك عن طريق إلزامية التعليم الأساسي وخاصة للإناث، وحماية البيئة في العالم واستمراريتها على المدى الطويل وذلك عن طريق عدة برامج تشمل حفظ التنوع الحيوي، وتخفيض تهديد تغيير المناخ العالمي، وإدارة التلوث، واستعمال مصادر الطاقة الصديقة للبيئة وإدارة المصادر الطبيعية.

كما ركزت الوكالة الأمريكية على أهداف وبرامج أخرى شملت؛ استقرار عدد السكان العالمي وحماية الصحة الإنسانية وذلك عن طريق خفض تهديد الأمراض المعدية، وتحسين صحة المواليد، إضافة إلى تقوية الحكم الجيد والديمقراطية عن طريق تعزيز احترام حقوق المرأة، وتشجيع المنافسة السياسية، وتطوير المجتمع المدني سياسياً، إضافة إلى المساعدات الإنسانية التي توزع للحدِّ من الكوارث الطبيعية والصناعية. (انظر: Agency Financial Report, 2009)

أما خلال الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2009، فقد ركزت الولايات المتحدة على عدد من الأهداف والبرامج شملت؛ مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الاقتصادي وذلك عن طريق تبني وتشجيع سياسات القطاع الخاص، وتشجيع التجارة والاستثمار إضافة إلى قضايا البيئة والمجتمع

عن طريق إلزامية التعليم الأساسي، وتطبيق المعاهدات والمبادرات الدولية، كما ركزت الوكالة الأمريكية على إيجاد حلول للاجئين، والإدارة التنظيمية.

هذا وقد وضعت الوكالة في عام 2004 برنامج لدعم وفهم السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث شمل الدعم المخصص له 35.457، وقد يبرر هذا كنتيجة لما خلفته الحرب الأمريكية على العراق من تراجع وتدني صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العالم. (Agency Financial Report, 2009)

ويشار إلى أن النمو الاقتصادي قد احتل الهدف والبرنامج الأكثر أولوية ضمن حجم المساعدات المقررة له منذ عام 1995 وحتى عام 2009، بالرغم من تفاوتها في الأعوام الثلاثة الأخيرة. ويبين الجدول (4) النسبة المئوية لحجم مساعدات الوكالة ونسبة التغير المئوي؛ حيث بلغت نسبة التغير المئوي في عام 2000 لحجم مساعدات الوكالة -7%، أي أن حجم هذه المساعدات قد انخفض بمقدار 7%، عن عام 1999. أما في عام 2003 فقد ارتفعت نسبة التغير المئوي لحجم المساعدات ب 26%، إلا أن حجم هذه المساعدات عاد وانخفض في عام 2006؛ حيث بلغت نسبة التغير المئوي -16%، وفي عام 2009 ارتفعت نسبة التغير المئوي بمقدار 23%.

الجدول (4): مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي ضمن برامجها بالمليون دولار: 1995-2009

السنة	حجم موازنة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي على برامجها	النسبة المئوية	نسبة التغير المئوي
1995	5.505.000	4%	-
1996	5.375.000	4%	-2%
1997	5.446.000	4%	1%
1998	6.688.900	5%	23%
1999	7.250.400	6%	8%
2000	6.730.468	5%	-7%
2001	6.989.535	6%	4%
2002	7.917.359	6%	13%
2003	9.993.565	8%	26%
2004	10.936.727	9%	9%
2005	12.255.626	10%	12%
2006	10.353.724	8%	-16%
2007	9.295.894	7%	-10%
2008	8.921.307	7%	-4%
2009	11.015.751	9%	23%
المجموع	124.675.256	100%	-

المصدر: USAID, Agency Financial Report 1995 - 2009

هذا وقد حظي عام 2005 بأكبر حجم مساعدات مقارنة بسنوات الدراسة؛ حيث بلغت النسبة المئوية لهذا العام 10% من حجم المساعدات الكلي للفترة الزمنية الممتدة من عام 1995 وحتى عام 2009؛ حيث بلغ حجم المساعدات 12.255.626 مليون دولار.

ومن الجدير بذكره أن الشرق الأوسط وآسيا هي التي تحظى بالنسبة الأكبر من المساعدات؛ حيث بلغ حجم مساعدات الشرق الأوسط في عام 2009 ما قيمته 2.687.401 مليون دولار، كما وحظيت دول قارة آسيا بمقدار 2.550.167 مليون دولار، أما في عام 2007 فقد حظيت دول قارة آسيا والشرق الأدنى بنسبة 3.973.915 مليون دولار. ومن الدول التي تقع في قارة إفريقيا التي تحظى بمساعدات من الوكالة الأمريكية منذ عام 1995 وحتى عام 2009 (أنغولا، اريتريا، غانا، غينيا – بيساو، مدغشقر، مالاوي، مالي، موزمبيق، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي، أثيوبيا، الصومال، كينيا، السنغال، أوغندا،

نـاميبيا، رواندا، ليبيريا وبنين). أما الدول التي تحظى بمساعدات من شرق أوروبا فهي؛ (ألبانيا، أرمينيا، بيلاروسيا، أذربيجان، بلغاريا، جورجيا، كرواتيا، كازاخستان، هنغاريا، كيرغيستان، ماكدونيا، لتوانيا، المالديف، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، طاجاكستان، تركمنستان، أوزبكستان، أوكرانيا وأرمينيا).

بينمـا حظـيت (بوليفيـا، هـايتي، السـلفادور، غواتيمـالا، هونـداروس، غويـانا، نيكاراغوا، بيرو، البرازيل، كولومبيا، جمهورية الدومينكان، المكسيك وبنما) من أمريكا اللاتينية بمساعدات من الوكالة الأمريكية منذ عام 1995 وحتى عام 2009. ومن آسيا والشرق الأدنى حظيت (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الهند، إندونيسـيا، سـريلانكا، نيبـال، الضـفة الغربيـة، الفلبـين، بنغـلادش، كمبوديـا ومنغوليا) بمساعدات أيضاً من عام 1995 وحتى عام 2009.

ومن هنا بينت نتائج الفصل الثاني حول القوة الناعمة الأمريكية بأن؛ حجم تبادلات الزوار والطلاب والمشاركين في البرامج الثقافية قد ازداد خلال فترة رئاسة بوش الأب وكلينتون بينما انخفض في رئاسة بوش الابن خاصة بعد أحداث 11 أيلول وهو ما أعاده معظم المحللين إلى سياسات التأشيرة. كما وبينت نتائج الدراسة أن هنالك ارتفاع في تبادلات الطلاب والمشاركين في البـرامج الثقافيـة وتبادل الزوار إلى الولايات المتحدة من بعض الدول التي اعتبرتها الولايات المتحدة خلال رئاسة بوش الابن دول مارقة أو دول مساندة للإرهـاب كـالعراق وقـد يعـود سـبب هذا الارتفاع إلى الحرب الأمريكيـة على العراق ونزوح هؤلاء عن العراق إلى الولايات المتحدة بالرغم من أن غالبيتهم مـن رافضي نظـام صـدام حسـين خـلال الأعـوام 2001 – 2003. مـا يعـني أن مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية المرتكزة على التبادلات إلى الولايات المتحدة قد تراجعت بعد أحداث 11 أيلول حتى عام 2004 أي نهاية الحرب على العراق. أمـا بالنسـبة لحجـم المسـاعدات فقـد ارتبطـت فـي تـراجع حجـم التبـادلات إلـى الولايـات المتحـدة؛ حـيث ازداد حجـم المسـاعدات الأمريكيـة بعـد أحـداث 11 أيلول وحتى عام 2004، بعد انتهاء الحرب على العراق، والتي اشترط في هذه

المساعدات مكافحة الإرهاب ورفع مستوى الحريات في دول المتلقية لهذه المساعدات.

الفصل الثالث: السلم الدولي (International Peace)

يتناول هذا الفصل بيانات العامل التابع والمتمثلة في السلم الدولي؛ حيث تركز الدراسة على مؤشرات السلم الدولي الإيجابي، وذلك بالنظر لما اعتمدت عليه الدراسة من مؤشرات السلم الإيجابي والمتمثلة؛ بالحقوق السياسية، والحريات المدنية، والحريات الإعلامية، والديمقراطيات الانتخابية. وما يحاول أن يستعرضه هذا الفصل هو عدد الدول في العالم التي ازداد فيها مستوى السلم الإيجابي بالنظر للمؤشرات التي تم الاعتماد عليها، ومن هنا يبين هذا الفصل التباين في أعداد دول العالم التي يزداد أو ينخفض فيها مستوى السلم الإيجابي.

ويبين الجدول (5) الحقوق السياسية والحريات المدنية والإعلامية والديمقراطيات الانتخابية التي اعتمدتها الدراسة كمؤشر على السلم الدولي الإيجابي؛ حيث يقسم الجدول مستوى هذه المؤشرات إلى ثلاثة مستويات ما بين المرتفع والمتوسط والضعيف خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009.

من خلال بيانات الجدول (5) يتضح تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مستويات ضمن مؤشرات السلم الإيجابي؛ حيث أنه كلما زاد ارتفاع عدد الدول التي احتلت المستوى المرتفع والمتوسط في الحقوق السياسية والحريات المدنية والإعلامية وصنفت ضمن الديمقراطيات الانتخابية؛ فإن هذا يدل على نتيجة مفادها أن السلم الدولي الإيجابي في ارتفاع.

ومن هنا ما يحاول هذا الفصل أن يركز عليه هو عدد الدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية والإعلامية والديمقراطيات الانتخابية إلى المستوى المتوسط والمرتفع كمؤشر على السلم الإيجابي.

السنة	الحريات المدنية				الحريات الإعلامية				الحقوق السياسية				الديمقراطيات	المجموع
المستوى	ضعيف	متوسط	مرتفع	المجموع	ضعيف	متوسط	مرتفع	المجموع	ضعيف	متوسط	مرتفع	المجموع	الانتخابية	
1990	46	71	50	167	74	29	56	159	75	30	62	167	69	167
1991	33	79	53	165	62	34	61	157	62	38	65	165	76	165
1992	28	103	53	184	46	49	67	162	63	43	78	184	89	183
1993	33	93	60	186	50	60	67	177	58	52	76	186	99	186
1994	39	93	58	190	56	63	67	186	57	57	76	190	108	190
1995	43	89	59	191	61	63	63	187	54	58	79	191	113	191
1996	42	86	63	191	60	63	64	187	52	58	81	191	115	191
1997	39	88	64	191	62	61	64	187	52	53	86	191	118	191
1998	39	88	64	191	65	54	67	186	53	53	85	191	117	191
1999	32	94	65	191	66	52	68	186	52	51	88	191	117	191
2000	31	94	67	192	66	51	69	186	51	55	86	192	120	192
2001	30	92	70	192	62	53	72	187	55	49	88	192	120	192
2002	31	93	68	192	61	50	75	186	51	55	86	192	121	192
2003	27	90	75	192	68	47	78	193	52	53	87	192	121	192
2004	26	88	78	192	72	48	73	193	50	56	86	192	117	192
2005	24	90	78	192	69	50	75	194	48	57	87	192	119	192
2006	22	88	82	192	67	54	73	194	47	59	86	192	123	192
2007	22	90	81	193	63	58	74	195	46	59	88	193	123	193
2008	21	92	80	193	64	59	72	195	45	60	88	193	121	193
2009	22	91	80	193	64	61	70	195	44	62	87	193	119	193

يبين الجدول (5) تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مستويات ضمن مؤشرات السلم الإيجابي؛ حيث تم توزيع الدول في مستوى الحريات المدنية والإعلامية والحقوق السياسية إلى ثلاث مستويات وهي (الضعيف، المتوسط، المرتفع)؛ فالمستوى الضعيف هو المستوى الذي تحصل به دولة ما على درجة تتراوح ما بين (5.5-7)، أما المستوى المتوسط فهو المستوى الذي تحصل به دولة ما على درجة تتراوح ما بين (3-5)، أما المستوى المرتفع فهو المستوى الذي تحصل به دولة ما على درجة تتراوح ما بين (1-2.5). كما يوضح الجدول (5) الديمقراطيات الانتخابية في العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990 وحتى عام 2009.

ومن خلال الجدول (5) يتبين أن هنالك ارتفاع مستمر في مستوى الحريات المدنية والإعلامية والحقوق السياسية والديمقراطيات الانتخابية في أكبر عدد من دول العالم.

القسم الأول: الحريات المدنية في دول العالم

يوضح الجدول (6) الحريات المدنية في دول العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ حيث تبين نتائج هذا الجدول زيادة عدد الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية أو انخفض خلال الفترة الزمنية للدراسة، كما ويبين الجدول مستوى الحريات المدنية موزعة على

ثلاثة مستويات (مرتفع – متوسط – ضعيف)، بالإضافة إلى النسبة المئوية لمستوى الحريات المدنية في دول العالم، والتغير في النسبة المئوية.

من هنا يتبين من نتائج الجدول (6) أنه في عام 1991 قد انخفض عدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة تغير مئوي وصلت إلى -27 %، وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة إلى 13 %، أما عدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة فقد ارتفعت نسبة التغير المئوي فيها إلى 7 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية من ضعيف إلى متوسط كانت (منغوليا، بلغاريا، بينين، كوموروز والغابون)، كما وارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في؛ تشيلي، هنغاريا وبولندا، أما في بنما وتشيكوسلوفاكيا ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المرتفع، أما بالنسبة لدولة الكويت فقد انخفض فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف، كما وانخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في؛ بابوا غينيا الجديدة وأنتجا.

وفي عام 1992 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -24 %، وبنسبة -10 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة، أما لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة فقد ارتفعت نسبة التغير المئوي إلى 17 %؛ حيث ارتفع عدد الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى ضعيف إلى المتوسط في (الكويت، ألبانيا، أنغولا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، أثيوبيا، غينيا بيساو، ليسوتو، مالي، رومانيا وموزمبيق) بينما انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في؛ هايتي، يوغسلافيا وأوغندا.

في عام 1993 ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة 17 %، كما ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة 12 %، وفي المقابل انخفضت نسبة التغير

المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة -11 %؛ فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف هي؛ (الجزائر، تركمنستان، طاجسكستان، أوزبكستان، أنغولا وسيراليون) بينما ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في منغوليا، الرأس الأخضر كموروز، ناميبيا وكرغيستان، أما في عُمان وغانا وكينيا ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط.

السنة	الحريات المدنية[2]					
المستوى	ضعيف %	نسبة التغير المئوي	متوسط %	نسبة التغير المئوي	مرتفع %	نسبة التغير المئوي
1990	28%	-	43%	-	30%	-
1991	20%	-27%	48%	13%	32%	7%
1992	15%	-24%	56%	17%	29%	-10%
1993	18%	17%	50%	-11%	32%	12%
1994	21%	16%	49%	-2%	31%	-5%
1995	23%	10%	47%	-5%	31%	1%
1996	22%	-2%	45%	-3%	33%	7%
1997	20%	-7%	46%	2%	34%	2%
1998	20%	0%	46%	0%	34%	0%
1999	17%	-18%	49%	7%	34%	2%
2000	16%	-4%	49%	-1%	35%	3%
2001	16%	-3%	48%	-2%	36%	4%
2002	16%	3%	48%	1%	35%	-3%
2003	14%	-13%	47%	-3%	39%	10%
2004	14%	-4%	46%	-2%	41%	4%
2005	13%	-8%	47%	2%	41%	0%
2006	11%	-8%	46%	-2%	43%	5%
2007	11%	-1%	47%	2%	42%	-2%
2008	11%	-5%	48%	2%	41%	-1%
2009	11%	5%	47%	-1%	41%	0%

الجدول (6): الحريات المدنية في دول العالم: 1990-2009 (النسبة المئوية والتغير في النسبة المئوية)

المصدر: Freedom House, 2009

في عام 1994 ارتفع عدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة تغير مئوي بلغت 16 %، بينما انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة -2 %، وبنسبة -5 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة؛ فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف هي (عُمان، أذربيجان، بوروندي، البحرين واندونيسيا)، أما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في (إسرائيل، جامايكا، نورو، اليونان، بوتسوانا، كموروز، إيطاليا، كرغيستان ومنغوليا)، بينما ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في غويانا، بلغاريا واستونيا.

وفي عام 1995 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة نسبة 10 %، وبنسبة تغير مئوي 1 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة، وبنسبة تغير مئوي بلغت -5 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة؛ فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المنخفض في كازاخستان، بينما انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المرتفع إلى الضعيف في غامبيا، أما بالنسبة للدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في لاتفيا.

في عام 1996 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -2 %، بينما انخفضت بنسبة -3 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة، وارتفعت بنسبة تغير مئوي بلغت 1 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة؛ حيث ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في؛ ليتوانيا، جنوب إفريقيا وبنين، إلا أن تنزانيا قد ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط، بينما انخفض عدد الدول ذات الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في كمبوديا.

في عام 1997 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -7 %، مع ارتفاع نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة 2 %، وللدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة 2 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط هي البوسنة والهرسك وسيراليون، بينما ارتفع مستوى الحريات المدنية في تايون ومالي من المستوى المتوسط إلى المرتفع، هذا وانخفض مستوى الحريات المدنية في بلغاريا من المستوى المرتفع إلى المتوسط، أما في بيلاروسيا فقد انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف.

وفي عام 1998 لم يحدث أي نسبة تغير مئوي على عدد الدول ذات الحريات المدنية المتباينة في المستويات؛ ومع ذلك فقد انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في سيراليون، بينما ارتفع مستوى الحريات المدنية في أذربيجان من المستوى الضعيف إلى المتوسط.

أما في عام 1999 فقد انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -18 %، وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة 7 %، ولعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة 2 %؛ حيث ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في نيجيريا وسيراليون، كما وارتفع مستوى الحريات المدنية في جامايكا ويوغسلافيا من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع.

في عام 2000 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -4 %، كما وانخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة -1 %، وارتفعت لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة 3 %؛ حيث ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في يوغسلافيا، أما في إسرائيل وبنما فقد ارتفع

مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع، هذا وانخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في بنين، ومن المستوى المتوسط إلى الضعيف في إريتريا.

في عام 2001 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -3 %، وبنسبة -2 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة، مع ارتفاع نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة 4 %؛ حيث انخفض مستوى الحريات المدنية في إسرائيل وجزر سليمان من المستوى المرتفع إلى المتوسط.

في عام 2002 ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة 3 %، وبنسبة تغير مئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بلغت 1 %، أما بالنسبة لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة فقد انخفضت بنسبة تغير مئوي بلغت -3 %؛ حيث انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في زمبابوي، بينما انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في كلاً من الأرجنتين وترينيداد وتوباغو، هذا وارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كرواتيا.

في عام 2003 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -13 %، وبنسبة تغير مئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بلغت -3 %، أما بالنسبة لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة فقد ارتفعت بنسبة تغير مئوي بلغت 10 %؛ حيث ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في البحرين، كما وارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في بلغاريا، ويوغسلافيا واليونان، بينما انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في ساحل العاج.

في عام 2004 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -4 %، وبنسبة -2 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة -2 %، وبنسبة 4 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة 4 %، فقد ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في غانا والأرجنتين بينما انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في العراق.

وفي عام 2005 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -8 %، وارتفعت بنسبة 2 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة، بينما لم يطرأ أي تغير على عدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط كانت ليبيريا.

أما في عام 2006 فقد بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة -8 %، كما وانخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة -2 %، وارتفعت بنسبة 5 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة، فالدول التي ارفع مستوى الحريات المدنية فيها من المستوى المتوسط إلى المرتفع هي؛ ناميبيا وأوكرانيا وترينيداد وتوباغو، وفي لبنان وأفغانستان ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط، بينما انخفض مستوى الحريات المدنية في غويانا من المستوى المرتفع إلى المتوسط.

في عام 2007 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة نسبة -1 %، كما وانخفضت لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة بنسبة -2 %، وارتفعت بنسبة 2 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة، ففي المكسيك انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المرتفع إلى المتوسط، بينما ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في نيبال. وفي عام 2008 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول

ذات الحريات المدنية الضعيفة بنسبة -5 %، وبنسبة -1 % لعدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة، أما بالنسبة لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة فقد ارتفعت نسبة التغير المئوي لها بنسبة 2 %. وفي عام 2009 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية الضعيفة 5 %، بينما انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة بنسبة -1 %، مع ثبات عدد الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة؛ ففي أفغانستان وموريتانيا انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف، بينما ارتفع مستوى الحريات المدنية في جزر المالديف من المستوى الضعيف إلى المتوسط.

ومن هنا يتبين من تحليل نتائج الجدول (6) أن معظم الدول التي تمتاز بانخفاض مستوى الحريات المدنية تقع في قارة إفريقيا؛ والتي تفاوت فيها مستوى الحريات المدنية ما بين متوسط وضعيف؛ حيث لعبت الظروف الإقليمية والمحلية من انقلابات وأزمات محلية وتغير في أنظمة الحكم جميعها عوامل لعبت دوراً مهماً في تبيان مستوى الحريات المدنية في قارة إفريقيا، بينما تقع الدول التي تمتاز بمستوى حريات مدنية مرتفعة في أوروبا الغربية.

القسم الثاني: الحريات الإعلامية في دول العالم

أما الجدول (7) الحريات الإعلامية في دول العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2008؛ حيث تبين نتائج هذا الجدول عدد الدول التي ازداد فيها مستوى الحريات الإعلامية أو انخفض خلال الفترة الزمنية للدراسة، كما ويبين الجدول مستوى الحريات الإعلامية موزعة على ثلاثة مستويات (مرتفع – متوسط – ضعيف)، بالإضافة إلى النسبة المئوية لمستوى الحريات الإعلامية في دول العالم، والتغير في النسبة المئوية.

من هنا يتبين من نتائج الجدول (7) أنه في عام 1991 قد انخفض عدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة بنسبة -15 %، وارتفع عدد الدول ذات

الحريـات الإعلاميـة المتوسـطة إلـى 19 %، أمـا عـدد الـدول ذات الحريـات الإعلاميـة المرتفعـة فقد ارتفـع إلـى 10 %، فالـدول التـي ارتفـع فيها مستوى الحريات الإعلامية من ضعيف إلى متوسط كانت (الاتحاد السوفييتي سابقاً، يوغوسلافيا، زمبابوي، سيراليون، المغرب، نيكاراغوا، بلغاريا، بنين، منغوليا، الغابون ومدغشقر).

أما بالنسبة للدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من متوسط إلى مرتفع خلال عام 1991 فكانت (بولندا، تايلاند، بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، تشيلي وهنغاريا)، أما حـول الـدول التـي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلاميـة من مستوى ضعيف إلى مستوى مرتفع فكانت فقط بنما، بينما انخفض مستوى الحريات الإعلامية في كلا من بيرو وكولومبيا من مرتفع إلى متوسط، أما في المالـديف فقد انخفـض فيـها مسـتوى الحريـات الإعلاميـة مـن متوسـط إلـى ضعيف.

وفي عام 1992 بلغت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة نسبة 6 %، أما نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة فكانت 40 %، وانخفضت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريـات الإعلاميـة الضعيفة بنسبة -28%، فالـدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من مستوى الضعيف إلى المتوسط كانت (ألبانيا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، غينيا بيساو، غويانا، اندونيسـيا، لبنـان، ليسـوتو، موزمبيق، رومـانيا، سـان تومـي وبرينسـيبي، سـوازيلاند، تـوغو وزامبيـا)، بينمـا الـدول التـي ارتفـع فيـها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع كانت (بنين، هندوراس، نيبـال)، أمـا بنغـلادش فـارتفع فيـها مسـتوى الحريـات الإعلاميـة من مستوى ضعيف إلى مستوى مرتفع، وانخفض مستوى الحريات الإعلامية في الفلبين من المستوى المرتفع إلى المتوسط.

فـي عـام 1993 انخفضـت نسـبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات

الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة -8 %، كما وانخفضت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة -1 %، وارتفعت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة 12 %، فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من مستوى المرتفع إلى المتوسط كانت (بنغلادش، بنين، استونيا، لاتفيا وليتوانيا)، والدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى الضعيف هي (توغو، الجزائر، سيراليون، ساحل العاج).

أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المنخفض إلى المستوى المتوسط في عام 1993 كانت (تنزانيا، جورجيا، غانا، غينيا، كينيا، الأردن، ومالي)، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع في كلاً من (منغوليا، تايلاند، الرأس الأخضر، زامبيا ورومانيا). كما وارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط في سيشيل.

وفي عام 1994 بلغت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة نسبة -5%، كما وبلغت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة نسبة 7 %، إلا أن نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة كانت في هذا العام ثابتة، ومن خلال بيانات الجدول (7) فقد انخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المستوى المتوسط في الدول (زامبيا، فانواتو، تايلاند، رومانيا، كمبوديا، منغوليا، نيبال، الهند، هندوراس والرأس الأخضر)، كما وانخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى الضعيف في كلاً من (سوازيلاند، موزمبيق، بيلاروسيا، جورجيا، مصر، كولومبيا، غانا وغينيا). أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع فكانت (تايون، ليتوانيا، لاتفيا واستونيا)، كما وارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط في كلاً من اليمن،

مالاوي، البحرين وكرواتيا.

السنة	الحريات الإعلامية[3]					
المستوى	ضعيف %	نسبة التغير المئوي	متوسط %	نسبة التغير المئوي	مرتفع %	نسبة التغير المئوي
1990	47%	-	18%	-	35%	-
1991	39%	-15%	22%	19%	39%	10%
1992	28%	-28%	30%	40%	41%	6%
1993	28%	-1%	34%	12%	38%	-8%
1994	30%	7%	34%	0%	36%	-5%
1995	33%	8%	34%	-1%	34%	-6%
1996	32%	-2%	34%	0%	34%	2%
1997	33%	3%	33%	-3%	34%	0%
1998	35%	5%	29%	-11%	36%	5%
1999	35%	2%	28%	-4%	37%	1%
2000	35%	0%	27%	-2%	37%	1%
2001	33%	-7%	28%	3%	39%	4%
2002	33%	-1%	27%	-5%	40%	5%
2003	35%	7%	24%	-9%	40%	0%
2004	37%	6%	25%	2%	38%	-6%
2005	36%	-5%	26%	4%	39%	2%
2006	35%	-3%	28%	8%	38%	-3%
2007	32%	-6%	30%	7%	38%	1%
2008	33%	2%	30%	2%	37%	-3%
2009	33%	1%	31%	2%	36%	-3%

الجدول (7): الحريات الإعلامية في العالم: 1990-2009 (النسبة المئوية ونسبة التغير المئوي)

المصدر: Freedom House, 2009

في عام 1995 بلغت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة نسبة -6 %، كما بلغت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة -1 %، وازدادت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة بنسبة 8 %، فأما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى

الضعيف فكانت (زامبيا، اليمن، تركيا، تونس، سنغافورة، نيجيريا، ماليزيا، اندونيسيا، كازاخستان وألبانيا)، والدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المستوى المتوسط كانت (الإكوادور، جمهورية الدومينكان، فنزويلا، هنغاريا وأنتجا)، كما وانخفض مستوى الحريات الإعلامية في غامبيا من المستوى المرتفع إلى المستوى الضعيف. هذا وارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع في غويانا، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المنخفض إلى المستوى المتوسط في (كولومبيا، أوغندا، جيبوتي، أثيوبيا، هايتي وموزمبيق).

في عام 1996 ارتفعت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة 2 %، كما وانخفضت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة -2 %، مع بقاء ثبات عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع كانت سلوفينيا ومالي، أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط فكانت (النيجر، الكويت، فلسطين والبوسنة والهرسك)، وذلك مع انخفاض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في كلاً من كمبوديا، كينيا، مولدافيا، بينما انخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المستوى المتوسط في الأرجنتين.

في عام 1997 ارتفعت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة إلى نسبة 3 %، وانخفضت نسبة التغير في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة -3 %، مع ثبات عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة، فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المنخفض كانت (البحرين، كرواتيا، البوسنة والهرسك، أثيوبيا، فلسطين، كرغيستان والنيجر)، بينما ارتفع

مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط في كل من (جورجيا، غانا، كينيا، مولدافيا وقطر)، كما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية في بنين من المستوى المتوسط إلى المرتفع.

في عام 1998 ارتفعت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة 5 %، كما ارتفع عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة 5 % أيضاً، مع انخفاض عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة -11 %، والدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى الضعيف كانت (جمهورية الكونغو، جيبوتي، لبنان، كينيا، قطر وزيمبابوي)، كما انخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في البرازيل، أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط كانت (ألبانيا، جمهورية إفريقيا الوسطى وزامبيا)، كما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من الفلبين، سان تومي وبرينسيبي، جمهورية الدومينكان وهنغاريا.

في عام 1999 بلغت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة 2 %، كما بلغت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفع 1 %، مع انخفاض نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة -4 %، فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المستوى المتوسط فكانت كلاً من ناميبيا وساموا، أما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المنخفض كانت (غانا، منغوليا، الأردن، بيرو وزامبيا)، وبالنسبة للدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع فكانت سلوفاكيا وتايلاند، والدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف للمتوسط كانت البوسنة والهرسك، اندونيسيا ونيجيريا.

في عام 2000 ارتفع عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة تغير 1 %، كما انخفضت نسبة التغير لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة -2 %، مع ثبات عدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط هي تركيا والأردن، كما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في بلغاريا، أما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى الضعيف فكانت باكستان سريلانكا.

في عام 2001 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة -7 %، كما ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة 3 %، كما ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة 4 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط كانت (كرواتيا، غانا، باكستان، بيرو، صربيا ومونتنغيرو) أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع فكانت سورينام وساموا، إلا أن مستوى الحريات الإعلامية في جمهورية إفريقيا الوسطى قد انخفض من المستوى المتوسط إلى المستوى الضعيف.

في عام 2002 انخفضت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة -1 %، كما انخفضت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة -5 %، مع ارتفاع نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة 5 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط هي جمهورية الكونغو والنيجر، أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع كانت الرأس الأخضر، غانا، بيرو وفانواتو، أما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى الضعيف هي بنغلادش وهايتي

بينما انخفض مستوى الحريات الإعلامية في منغوليا من المستوى المرتفع إلى المتوسط.

في عام 2003 ارتفعت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة 7 %، بينما انخفضت نسبة التغير في النسبة المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة -9 %، مع ثبات عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة، فالدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المنخفض كانت (أرمينيا، كولومبيا، الأردن، نيبال، روسيا، أوكرانيا وفنزويلا)، كما وانخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في (جمهورية الدومينكان، بنما، بيرو وتايلاند)، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية في فيجي من المستوى المتوسط إلى المرتفع، كما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في سريلانكا.

في عام 2004 ارتفعت نسبة التغير المئوية للدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة 6 %، كما ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة 2 %، مع انخفاض نسبة التغير المئوي لعدد ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة -6 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط كانت (فلسطين، كازاخستان، سيراليون، تركمنستان، أوكرانيا، كولومبيا، لبنان وموريتانيا) أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع فكانت (أوغندا، كرواتيا، النيجر، بيرو، جمهورية الدومينكان، الغابون، المكسيك وموزمبيق)، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المستوى المرتفع في (عُمان، كاميرون، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوزبكستان، فيتنام، جيبوتي، نيبال، الصومال، لاوس، توغو، كينيا، ليبيا، ماليزيا، المالديف وتونس).

أما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية في عام 2004، فالدول

التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المستوى الضعيف فكانت (بولندا، الرأس الأخضر، تشيلي، جمهورية التشيك، دومينيكا، اليابان، جنوب إفريقيا، بريطانيا، توفالو، لاتفيا ومالطا)، بينما انخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المستوى المتوسط في (نيوزلندا، النرويج، أورغواي، بابوا غينيا الجديدة، بوليفيا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، تيمور الشرقية، ألمانيا، هولندا، كرباتي، لوكسمبورغ، ميكرونيسيا وموناكو)، وبالنسبة للدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المستوى المنخفض فكانت (تركيا، نيجيريا، جمهورية الكونغو، جورجيا، السلفادور، غواتيمالا، الكويت، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، مولدافيا، منغوليا، توغو، ناميبيا وغينيا بيساو).

في عام 2005 فقد انخفضت نسبة التغير في النسبة المئوية للدول ذات الحريات الإعلامية المنخفضة بنسبة -5 %، أما الدول فقد ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة 4 %، فقد بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة 2 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المرتفع كانت (تشيلي، جمهورية التشيك، جنوب إفريقيا، دومينيكا، اليابان، توفالو، بريطانيا، ناميبيا، بولندا، لاتفيا ومالطا)، أما بالنسبة للدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط كانت (نيجيريا، توغو، تركيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، منغوليا، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، السلفادور، جورجيا، غواتيمالا، غينيا بيساو والكويت)، أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع كانت الدول (نيوزلندا، بابوا غينيا الجديدة، النرويج، هولندا، لوكسمبورغ، ميكرونيسيا، كندا، كوستاريكا، تيمور الشرقية، ألمانيا، كرباتي، موناكو وأوروغواي).

كما وانخفض مستوى الحريات الإعلامية في عدد من دول العالم لعام 2005:

حيث انخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى الضعيف في الدول (الكاميرون، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الغابون، لاوس، كينيا، أوزبكستان، فيتنام، نيبال، عُمان، توغو، المالديف، ليبيا، تونس، الصومال وماليزيا)، أما الدول التي انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المتوسط كانت (موزمبيق، النيجر، بيرو، الفلبين، المكسيك، أوغندا، جمهورية الدومينكان، كرواتيا وإيطاليا)، كما وانخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في الدول (كولومبيا، فلسطين، كازاخستان، باكستان، تركمنستان وموريتانيا).

في عام 2006 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة -3 %، كما وانخفضت نسبة الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة بنسبة -3 %، وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة 8 %، فأما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط كانت كينيا، وموريتانيا، بينما انخفض مستوى الحريات من المستوى المرتفع إلى المتوسط في كلاً من بوتسوانيا، وتيمور الشرقية، أما المغرب فقد انخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى الضعيف. في عام 2007 ارتفعت نسبة التغير المئوية لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة 1 %، كما وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة بنسبة 7 %، مع انخفاض نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة بنسبة -6 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط كانت (كامبوديا، كولومبيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيبال وهايتي)، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من الرأس الأخضر وإيطاليا، أما في فيجي فقد انخفض مستوى الحريات الإعلامية من المستوى المرتفع إلى المتوسط، كما وانخفض مستوى الحريات الإعلامية في سريلانكا وجمهورية الكونغو من المستوى المتوسط إلى

الضعيف.

وفي عام 2008 ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة بنسبة 2 %، وارتفعت أيضاً بنفس النسبة لعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة إلا أنها انخفضت في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المرتفعة بنسبة -3 %، فانخفض مستوى الحريات في كلاً من بنين وغويانا من المستوى المرتفع إلى المتوسط، بينما انخفض مستوى الحريات الإعلامية في جمهورية إفريقيا الوسطى والنيجر من المستوى المتوسط إلى الضعيف، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في مصر.

هذا ويمكن القول أن الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة والتي استقرت على هذا المستوى منذ عام 1990 وحتى عام 2008 كانت (أفغانستان، آرتيريا، غينيا، إيران، العراق، كوريا الجنوبية، أنغولا، بوتان، بروني، بورما، بوروندي، الصين، قطر، سوريا والإمارات) كما وحافظت أيضاً عُمان وتشاد على المستوى الضعيف للحريات الإعلامية ماعدا عام 2004.

أما الدول التي حافظت على المستوى المرتفع للحريات الإعلامية كانت (أستراليا، بهاما، بربادوس، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، آيسلندا، إيرلندا، إسرائيل، جامايكا، البرتغال، كوريا الجنوبية، إسبانيا، السويد، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية)، كما وحافظت أيضاً كلاً من (كندا، تشيلي، ألمانيا، اليابان، هولندا، نيوزلندا، بريطانيا، أورغواي، كوستاريكا، مالطا، النرويج وغينيا الجديدة) على المستوى المرتفع للحريات الإعلامية ماعدا عام 2004. أما المستوى المتوسط للحريات الإعلامية فكان في كومروز، وباراغواي والسنغال، بالإضافة إلى المكسيك وغواتيمالا باستثناء عام 2004.

القسم الثالث: الحقوق السياسية في دول العالم

يوضح الجدول (8) مستوى الحقوق السياسية في دول العالم خلال الفترة

الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ حيث تبين نتائج هذا الجدول عدد الدول التي ازداد فيها مستوى الحقوق السياسية أو انخفض خلال الفترة الزمنية للدراسة، كما ويبين الجدول مستوى الحقوق السياسية موزعة على ثلاثة مستويات (مرتفع – متوسط – ضعيف)، بالإضافة إلى النسبة المئوية لمستوى الحقوق السياسية في دول العالم، والتغير في النسبة المئوية.

من هنا يتبين من نتائج الجدول (8) أنه في عام 1991 قد انخفض عدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة -16 %، وارتفع عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة إلى 28 %، أما عدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة فقد ارتفع إلى 6 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية من ضعيف إلى متوسط كانت (هايتي، بنما، الرأس الأخضر، كومروز، الجزائر، الغابون، منغوليا وبلغاريا)، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من (تشيلي، نيبال، ناميبيا، تركيا، بولندا وهنغاريا)، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المرتفع في تشيكوسلوفاكيا، هذا وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى الضعيف في بيرو، ومن المستوى المرتفع إلى المتوسط في كلاً من الفلبين وأنتجا.

في عام 1992 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات المستوى الضعيف للحقوق السياسية -9 %، وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة 1 %، و 8 % للدول ذات المستوى المرتفع للحقوق السياسية؛ فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية من ضعيف إلى متوسط كانت (ألبانيا، رومانيا، زمبابوي)، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من (منغوليا، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، بنغلادش وبلغاريا)، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المرتفع في بنين وزامبيا، هذا وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى الضعيف في تايلاند، ومن المستوى

المرتفع إلى المتوسط في الهند، ومن المستوى المتوسط إلى الضعيف في كلاً من يوغسلافيا وهاييتي.

السنة	الحقوق السياسية [4]					
المستوى	ضعيف %	نسبة التغير المئوي	متوسط %	نسبة التغير المئوي	مرتفع %	نسبة التغير المئوي
1990	45%	-	18%	-	37%	-
1991	38%	-16%	23%	28%	39%	6%
1992	34%	-9%	23%	1%	42%	8%
1993	31%	-9%	28%	20%	41%	-4%
1994	30%	-4%	30%	7%	40%	-2%
1995	28%	-6%	30%	1%	41%	3%
1996	27%	-4%	30%	0%	42%	3%
1997	27%	0%	28%	-9%	45%	6%
1998	28%	2%	28%	0%	45%	-1%
1999	27%	-2%	27%	-4%	46%	4%
2000	27%	-2%	29%	7%	45%	-3%
2001	29%	8%	26%	-11%	46%	2%
2002	27%	-7%	29%	12%	45%	-2%
2003	27%	2%	28%	-4%	45%	1%
2004	26%	-4%	29%	6%	45%	-1%
2005	25%	-4%	30%	2%	45%	1%
2006	24%	-2%	31%	4%	45%	-1%
2007	24%	-3%	31%	-1%	46%	2%
2008	23%	-2%	31%	2%	46%	0%
2009	23%	-2%	32%	3%	45%	-1%

الجدول (8): الحقوق السياسية في العالم: 1990-2009 (النسبة المئوية ونسبة التغير المئوي)

المصدر: Freedom House, 2009

في عام 1993 بلغت نسبة التغير المئوي للدول ذات المستوى الضعيف للحقوق السياسية نسبة -9 %، كما وانخفضت نسبة التغير المئوي للدول ذات المستوى المرتفع للحقوق السياسية بنسبة -4 %، وارتفعت نسبة التغير المئوي بنسبة 20

% للدول ذات المستوى المتوسط للحقوق السياسية، فالدول التي انخفض فيها مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في كلاً من استونيا ولاتفيا، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف للمتوسط في (لبنان، الكويت، فيجي، بوركينا فاسو، جمهورية الكونغو، غانا، كينيا، تايلاند وجورجيا)، هذا وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في كلاً من (مراكش، الجزائر، بيرو وطاجاكستان)، أما في مالي فقد ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المرتفع.

في عام 1994 بلغت نسبة التغير المئوي للدول ذات المستوى الضعيف في الحقوق السياسية -4 %، ونسبة -2 % للدول ذات المستوى المرتفع في الحقوق السياسية، و7 % للدول ذات المستوى المتوسط للحقوق السياسية؛ حيث ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في كلاً من (اليمن، كمبوديا، جمهورية إفريقيا الوسطى وليسوتو)، كما وارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في غويانا، مدغشقر وألبانيا)، إلا أن مستوى الحقوق السياسية قد انخفض من المستوى المرتفع إلى المتوسط في (جمهورية الدومينكان، هندوراس، نيبال، تركيا وزامبيا)، كما وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في كلاً من (مصر، أذربيجان، كازاخستان ونيجيريا).

في عام 1995 بلغت نسبة التغير المئوي للدول ذات المستوى الضعيف في الحقوق السياسية -6 %، ونسبة 3 % للدول ذات المستوى المرتفع في الحقوق السياسية، و1 % للدول ذات المستوى المتوسط للحقوق السياسية؛ حيث ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في كلاً من (غينيا بيساو، موزمبيق وأوغندا) ومن المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من جنوب إفريقيا، سلوفاكيا وبنما، أما في مالاوي فقد ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المرتفع، بينما انخفض مستوى الحقوق

السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في كولومبيا وألبانيا، بينما انخفض مستوى الحقوق السياسية في اليمن من المستوى المتوسط إلى الضعيف، أما في غامبيا فقد انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى الضعيف.

في عام 1996 بلغت نسبة التغير المئوي للدول ذات المستوى الضعيف في الحقوق السياسية -4 %، و3 % للدول ذات المستوى المرتفع للحقوق السياسية؛ حيث ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في كلاً من أثيوبيا وتنزانيا، كما وارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من (فنزويلا، الفلبين، لاتفيا)، بينما انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في بنغلادش، ومن المستوى المتوسط إلى الضعيف في كمبوديا.

في عام 1997 ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفع بنسبة 6 %، بينما انخفضت نسبة التغير المئوي للدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة بنسبة -9 %؛ حيث ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في بنغلادش، رومانيا، الهند وتايون، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في البوسنة والهرسك وسيراليون، هذا وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في كلاً من بيلاروسيا والنيجر.

في عام 1998 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة بنسبة -1 %، بينما ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة 2 %؛ حيث انخفضت مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في جمهورية الكونغو وسيراليون، ومن المستوى المرتفع إلى المتوسط في البرازيل والإكوادور، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كل من السلفادور وهندوراس.

في عام 1999 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة إلى -2 %، كما تراجعت لدى الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة -4 %، وارتفعت نسبة التغير بنسبة 4 % في الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة؛ حيث ارتفع عدد الدول ذات الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كلاً من (نيكاراغوا، تايلاند، مولدافيا، الإكوادور وجمهورية الدومينكان)، أما في سيراليون فقد ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط.

وفي عام 2000 ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة بنسبة 7 %، بينما انخفض مستوى الحقوق السياسية المرتفع لدى الدول بنسبة -3 %، وبنسبة -2 % لدى الدول ذات المستوى الضعيف في الحقوق السياسية؛ فقد انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في فنزويلا، بنغلادش ومالاوي، كما وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المنخفض في زمبابوي وباكستان، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في فيجي، هذا وارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في يوغسلافيا، اندونيسيا والنيجر ونيجيريا.

في عام 2001 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة نسبة 8%، وللدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة نسبة 2 %، بينما بلغت نسبة التغير المئوي لدى الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة نسبة -11 %، فبينما انخفض مستوى الحقوق السياسية في فيجي من المستوى المرتفع إلى الضعيف فإن مستوى الحقوق السياسية في أوغندا وكرغيستان قد انخفض من المستوى المتوسط إلى الضعيف، أما في جزر سليمان فقد انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في كرواتيا وغانا.

في عام 2002 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة نسبة -7 %، ونسبة -2 % للدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة، ونسبة التغير المئوي 12 % للدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة؛ فالدول التي انخفض فيها مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط هي (الأرجنتين، ترينيداد وتوباغو وبنين)، وفي ليبيريا من المتوسط إلى ضعيف، أما في بيرو فقد ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في فيجي.

في عام 2003 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة نسبة 2%، بينما بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة نسبة -4 %، و 1 % لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة؛ فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط هي؛ البحرين وكينيا، أما الدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في (البرازيل، ليسوتو والسنغال) هذا وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في؛ مولدافيا ومدغشقر، كما وانخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في؛ ساحل العاج، توغو والأردن.

في عام 2004 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة -4 %، كما وانخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة بنسبة -1 %، كما وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة بنسبة 6 %؛ حيث انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط في؛ بوليفيا وبابوا غينيا الجديدة، بينما انخفض مستوى الحقوق السياسية في جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو وموريتانيا من المستوى المتوسط إلى الضعيف. هذا وارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع في بنين،

أما بوروندي واليمن فقد ارتفع فيهما مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط.

وفي عام 2005 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة -4 %، كما وارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة بنسبة 2 % و1 % لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة؛ فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى المرتفع كان في أنتجا، أما في غينيا بيساو، وليبيريا وأفغانستان، بينما انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف في روسيا.

في عام 2006 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة -2 %، وبنسبة -1 % لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة، بينما ارتفعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة بنسبة 4 %، فالدول التي ارتفع فيها مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط هي؛ كرغيستان وجمهورية إفريقيا الوسطى، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية في اندونيسيا من المستوى المتوسط إلى المرتفع، أما في نيبال فقد انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف، هذا وانخفض مستوى الحقوق السياسية في كلاً من الفلبين، تايلاند وغويانا من المستوى المرتفع إلى المتوسط.

في عام 2007 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة إلى -3 %، كما وتراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسط إلى -1 %، بينما ارتفعت نسبة التغير المئوي بنسبة 2 % لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة؛ ففي كلاً من فيجي وتايلاند وجمهورية الكونغو انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المتوسط إلى الضعيف، بينما ارتفع مستوى الحقوق السياسية في نيبال وهايتي من المستوى الضعيف إلى المتوسط، وفي غويانا ارتفع مستوى الحقوق السياسية من

المتوسط إلى المرتفع.

في عام 2008 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة -2 %، بينما ارتفعت بنفس النسبة لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة 2 %؛ حيث ارتفع مستوى الحقوق السياسية من الضعيف إلى المتوسط في توغو.

وفي عام 2009 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية الضعيفة بنسبة -2 %، وبنسبة -1 % لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة، أما نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة فقد بلغت 3 %، فقد ارتفع مستوى الحقوق السياسية من المستوى الضعيف إلى المتوسط في (بوتان، جزر المالديف، باكستان وتايلاند)، بينما انخفض من المستوى المتوسط إلى الضعيف في موريتانيا وأرمينيا، أما في السنغال فقد انخفض مستوى الحقوق السياسية من المستوى المرتفع إلى المتوسط.

ومن هنا يتبين أن معظم الدول التي تباينت في مستوى الحقوق السياسية كانت من قارة إفريقيا، بينما تميزت دول أوروبا الغربية بالاستقرار في مستوى الحقوق السياسية.

القسم الرابع: الديمقراطيات الانتخابية في العالم

يبين الجدول (9) الديمقراطيات الانتخابية في دول العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009، ففي عام 1991 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية نسبة 11 %؛ حيث أصبحت كلاً من (تشيلي، وتشيكوسلوفاكيا، هايتي، هنغاريا، ناميبيا، نيكاراغوا، بنما وبولندا) دول ذات ديمقراطية انتخابية، بينما خرجت سورينام من الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية.

وفي عام 1998 انخفضت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية بنسبة -1 %؛ حيث تراجعت جمهورية الكونغو وسيراليون عن الدول ذات الـديمقراطيات الانتخابيـة، بينمـا أصبحت ليبيريـا مـن الـدول ذات الديمقراطيات الانتخابية. وهنا يشار إلى أن جمهورية الكونغو قد كانت ضمن تصنيف الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية منذ عام 1993 وحتى عام 1997، أما بالنسبة لدولة سيراليون فقد كانت منذ عام 1990 وحتى عام 1996 خارج تصنيف الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية إلا أنه في عام 1997 أصبحت ضمن الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية، أما ليبيريا فقد كانت منذ عام 1990 وحتى عام 1997 خارج تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

في عام 1999 عادت سيراليون إلى تصنيف الديمقراطيات الانتخابية، وفي عـام 2004 انخفضـت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الـديمقراطيات الانتخابية بنسبة -3 %؛ حيث خرجت كلاً من أرمينيا، فيجي، جورجيا وغينيا بيسـاو من تصنيف الديمقراطيات الانتخابية. وفي عـام 2005 ارتفعت نسبة التغير المئوي للدول ذات الديمقراطيات الانتخابية بنسبة 2 %؛ حيث عادت جورجيا للديمقراطيات الانتخابية، كما عـادت كومروز وأنتجا للديمقراطيات الانتخابية، بينما تراجعت روسيا عن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

أما في عام 2007 تراجعت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الديمقراطيات الانتخابيـة بنسبة -1 %؛ حـيث خـرجت نيجيريـا وجزر سليمان وتايلانـد مـن الـديمقراطيات الانتخابيـة، وأصبحت كـلاً مـن هـايتي وزامبيـا ديمقراطيـات انتخابية.

فـي عــام 2008 أيضــاً تــراجعت نسبة التغير المئوي لعـدد الـدول ذات الــديمقراطيات الانتخابيــة بنســبة -2 %؛ حــيث أصـبحت موريتـانيا مـن الديمقراطيات الانتخابية، بينما تراجعت بنغلادش وكينيا والفلبين عن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

وفي عام 2009 بلغت نسبة التغير المئوي لعدد الدول ذات الديمقراطيات الانتخابية نسبة -2%؛ حيث تراجعت جمهورية إفريقيا الوسطى وجورجيا وموريتانيا وفنزويلا عن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية، بينما أصبحت بنغلادش والبوسنة والهرسك ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

قبرص، البهاما، جمهورية التشيك، بربادوس، الدنمارك، بلجيكا، دومينيكا، بليز، بوليفيا، الإكوادور، بوتسوانا، السلفادور، البرازيل، استونيا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، هندوراس، غواتيمالا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جاميكا، اليابان، كرباتي، لاتفيا، ليختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، ماكدونيا، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، ميكرونيسيا، موناكو، تورو، نيوزلندا، هولندا، النرويج، بلاو، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، كوريا الجنوبية، سريلانكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فينسنت، سويسرا، السويد، تركيا، توفالو، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي، فانواتو وترينيداد وتوباغو).

السنة	الديمقراطيات الانتخابية	
	النسبة المئوية	نسبة التغير المئوي
1990	41%	-
1991	46%	11%
1992	49%	6%
1993	53%	9%
1994	57%	7%
1995	59%	4%
1996	60%	2%
1997	62%	3%
1998	61%	-1%
1999	61%	0%
2000	63%	2%
2001	63%	0%
2002	63%	1%
2003	63%	0%
2004	61%	-3%
2005	62%	2%
2006	64%	3%
2007	64%	-1%
2008	63%	-2%
2009	62%	-2%

الجدول (9): الديمقراطيات الانتخابية في العالم: 1990-2009 (النسبة المئوية ونسبة التغير المئوي)

المصدر: Freedom House, 2009

أما بالنسبة للدول التي حافظت على تصنيفها ضمن الديمقراطيات الانتخابية منذ عام 1990 وحتى عام 2009 كانت (أندورا، كولومبيا، الأرجنتين، كوستاريكا، استراليا، كرواتيا، النمسا، أما بالنسبة التي لم تندرج ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية منذ عام 1990 وحتى عام 2009 فكانت (أفغانستان، تشاد، الجزائر، الصين، أنغولا، جمهورية الكونغو، أذربيجان، كوبا، البحرين، مصر، بيلاروسيا، غينيا الاستوائية، بروني، آرتيريا، بوتان، أثيوبيا، بوركينا

فاسو، الغابون، بورما، غينيا، كامبوديا، إيران، الكاميرون، العراق، زمبابوي، لاوس، فيتنام، اليمن، لبنان، الأردن، كازاخستان، ليبيا، أوزبكستان، الكويت، ماليزيا، أوغندا، الإمارات، جزر المالديف، المغرب، تركمنستان، كوريا الجنوبية، عُمان، قطر، رواندا، السودان، السعودية، سنغافورة، الصومال، سوازيلاند، سوريا، طاجسكتان، تنزانيا، توغو، تانغو، تونس).

ومن تحليل نتائج الجدول (9) يتبين أن معظم الديمقراطيات الانتخابية تقع في قارة أوروبا الغربية، بينما تقع غالبية الدول التي لا تندرج ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية في الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، وهنالك أيضاً دولاً قد خرجت من تصنيف الديمقراطيات الانتخابية أو اندرجت ضمنه وذلك بالنظر إلى تغير أنظمة الحكم فيها من خلال الانقلابات أو الاستقلال. وبالتالي يلاحظ من بيانات مؤشرات السلم الدولي؛ بأن هنالك ارتفاع مستمر خلال السنوات الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2010، في عدد الدول ذات الحريات الإعلامية والمدنية والحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة، كما ارتفع عدد الدول في تصنيف الديمقراطيات الانتخابية. وهو ما يعني عدم تواجد تباين في البيانات خلال الفترة الزمنية للدراسة؛ أي أن عدد دول العالم هي في ازدياد مستمر في مستوى السلم الإيجابي.

الفصل الرابع: اختبار العلاقات ومناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل اختبار العلاقة بين القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي؛ حيث تركز الدراسة على مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية والمتمثلة بعدد الطلاب وتبادل الزوار والمشاركين في البرامج الثقافية، ومساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، ومؤشرات السلم الدولي الإيجابي والمتمثلة بعدد الدول ذات الحقوق السياسية والحريات المدنية، وعدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة وعدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم.

وما يحاول أن يستعرضه هذا الفصل هو تأثير تبادل الطلاب على عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة، وأثر تبادل الزوار على عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة، وأثر تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على عدد الديمقراطيات الانتخابية للعالم، وتأثير مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي على عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة وانخفاض عدد الدول ذات الحريات الإعلامية الضعيفة.

القسم الأول: تبادل الطلاب في الولايات المتحدة والحريات المدنية في العالم

يبين الجدول (10) تأثير تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية على عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة في العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009. ويبين الجدول (10) تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة وعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة؛ حيث يشكل عام 1995 انخفاض في عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض في عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة؛ بمعنى انخفاض مستوى

السلم الدولي الإيجابي.

الجدول (10): تأثير تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية على عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة: 1990-2009

السنة	الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة التغير المئوي	عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة	نسبة التغير المئوي
1990	355.207	-	121	-
1991	374.420	5%	132	9%
1992	401.287	7%	156	18%
1993	403.272	0%	153	-2%
1994	427.721	6%	151	-1%
1995	395.480	-8%	148	-2%
1996	459.388	16%	149	1%
1997	*	*	152	2%
1998	598.520	-	152	0%
1999	641.760	7%	159	5%
2000	699.953	9%	161	1%
2001	741.921	6%	162	1%
2002	687.506	-7%	161	-1%
2003	662.966	-4%	165	2%
2004	656.373	-1%	166	1%
2005	663.919	1%	168	1%
2006	740.724	12%	170	1%
2007	841.673	14%	171	1%
2008	917.373	9%	172	1%
2009	951.964	4%	171	-1%

المصدر: بالاعتماد على الجدول (1) و (5).

وتبين بيانات الجدول أن الدول التي تباينت في تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية هي الدول التي تباينت وتفاوتت في تصنيفها ضمن الدول ذات الحريات المدنية المرتفعة والمتوسطة؛ ومن الدول التي شهدت ارتفاع مستمر في ارتفاع تبادل عدد الطلاب الدارسين في الولايات

المتحدة منذ عام 1996 دولة لتوانيا؛ حيث ارتفع بها مستوى الحريات المدنية من المتوسط إلى المرتفع.

كما شهدت جنوب إفريقيا ارتفاع في تبادل عدد الطلاب إلى الولايات المتحدة منذ عام 1996 وهو نفس العام الذي ارتفع مستوى الحريات المدنية فيها من المتوسط إلى المرتفع.

وفي تنزانيا ارتفع حجم تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1996؛ حيث شهدت ارتفاع في حجم تبادل الطلاب حتى عام 2001؛ حيث انخفض في عام 2002 حجم تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة والذي يعود بحسب المحللين إلى سياسات التأشيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول، وشهدت تنزانيا في عام 1996 ارتفاع في مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط، واستمر مستوى الحريات المدنية فيها مرتفع.

أما البوسنة والهرسك فشهدت ارتفاع في تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1996 وحتى 2001؛ حيث شهدت في عام 2002 انخفاض في حجم تبادل الطلاب والذي يعود إلى سياسات التأشيرة كما ذكرنا سابقاً، وشهدت البوسنة والهرسك أيضاً ارتفاع في مستوى الحريات المدنية منذ عام 1997 حيث ارتفع بها مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط.

أما سيراليون فقد ارتفع فيها حجم تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة منذ عام 1998 وانخفض عام 1999 وعاد وارتفع حجم تبادل الطلاب في عام 2000 وانخفض في عام 2003، أما على مستوى الحريات المدنية فقد ارتفع مستوى الحريات المدنية من المستوى الضعيف إلى المتوسط منذ عام 1997، وفي عام 1998 انخفض مستوى الحريات المدنية من المستوى المتوسط إلى الضعيف.

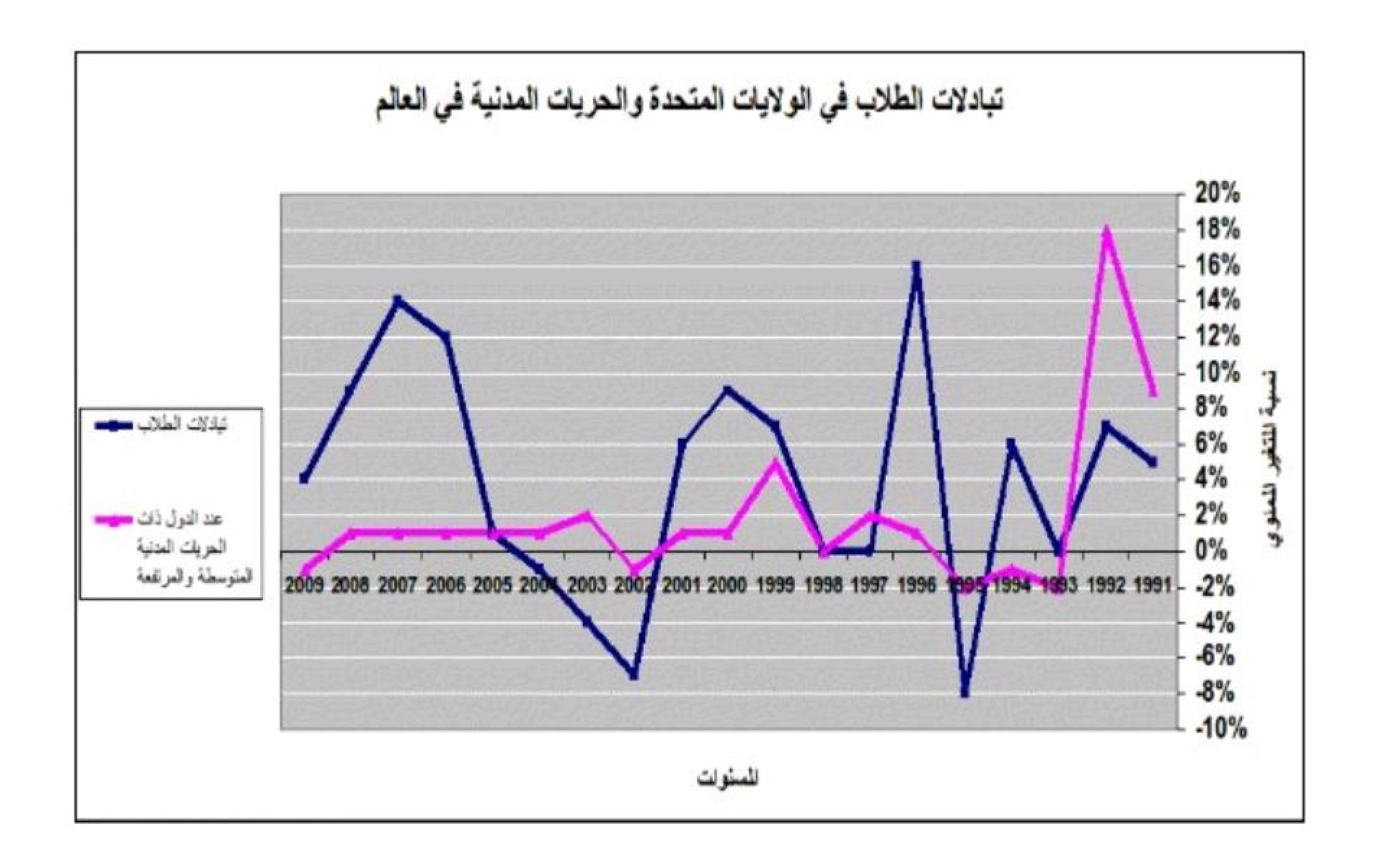
وفي يوغسلافيا ارتفع حجم تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة منذ عام

1996 وفي عام 2000 انخفض حجم تبادل الطلاب، إلا أنه عاد وارتفع في عام 2002، وعلى مستوى الحريات المدنية ارتفع في يوغسلافيا من المستوى الضعيف إلى المتوسط في عام 2000، كما وارتفع مستوى الحريات المدنية من المتوسط إلى المرتفع في عام 2003.

أما في إسرائيل فقد ارتفع حجم تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة في عام 1996، وانخفض في عام 1999، وعاد وارتفع في عام 2000، وانخفض في عام 2002؛ أما تأثير ذلك على مستوى الحريات المدنية في إسرائيل؛ فقد انخفض مستوى الحريات المدنية فيها من المستوى المرتفع إلى المتوسط في عام 1994، وفي عام 2000 ارتفع مستوى الحريات المدنية من المتوسط إلى المرتفع، وفي عام 2001 انخفض مستوى الحريات المدنية من المرتفع إلى المتوسط.

كما وشهدت كرواتيا والبحرين وبلغاريا ارتفاع مستمر في حجم تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة حتى عام 2002؛ حيث انخفض تبادل حجم الطلاب وهو ما يرجعه المحللون إلى سياسات التأشيرة كما أشرنا سابقاً، وحول تأثير ذلك على مستوى الحريات المدنية في هذه الدول، فيتبين أن مستوى الحريات المدنية في بلغاريا قد ارتفع من المتوسط إلى المرتفع في عام 1994، كما وشهد مستوى الحريات المدنية ارتفاعا في كرواتيا والبحرين.

ويبين الشكل (1) العلاقة بين نسبة التغير المئوي لكل من تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الدول في العالم ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة.



الشكل (1): تبادل الطلاب في الولايات المتحدة وعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة في العالم 1990-2009

ومن هنا يتبين أن تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة قد أثر على مستوى الحريات المدنية في عدد من الدول؛ وهو ما يعني إثبات الفرضية القائلة بأنه "كلما زاد تبادل حجم الطلاب إلى الولايات المتحدة زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة"؛ حيث بلغ معامل الارتباط بين عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة قد بلغ بنسبة 0.83، وبلع معامل الانحدار 0.68.

القسم الثاني: تبادل الزوار في الولايات المتحدة والحقوق السياسية في العالم

يبين الجدول (11) تأثير تبادل الزوار في الولايات المتحدة على عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ ويتبين من نتائج الجدول الدول التي تتباين فيها حجم تبادلات الزوار إلى الولايات المتحدة؛ والتي يتأثر بها مستوى الحقوق السياسية، كما وتأثرت هذه الدول بأحداث 11 أيلول التي أدى إلى انخفاض

حجم تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة.

الجدول (11): تأثير تبادل الزوار في الولايات المتحدة الأمريكية على عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة: 1990-2009

السنة	تبادل الزوار في الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة التغير المئوي	عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة	نسبة التغير المئوي
1990	214.644	-	92	-
1991	223.430	4%	103	12%
1992	231.292	4%	121	17%
1993	239.405	4%	128	6%
1994	259.171	8%	133	4%
1995	240.364	-7%	137	3%
1996	256.725	7%	139	1%
1997	*	*	139	0%
1998	292.730	-	138	-1%
1999	319.365	9%	139	1%
2000	351.743	10%	141	1%
2001	389.435	11%	137	-3%
2002	370.176	-5%	141	3%
2003	362.782	-2%	140	-1%
2004	360.777	-1%	142	1%
2005	382.463	6%	144	1%
2006	427.067	12%	145	1%
2007	489.286	15%	147	1%
2008	506.138	3%	148	1%
2009	459.408	-9%	149	1%

المصدر: بالاعتماد على الجدول (2) و (5).

فمن الدول التي شهدت تباين في تبادل الزوار مما أدى إلى تباين مستوى الحقوق السياسية فيها من دول قارة إفريقيا؛ أثيوبيا، تنزانيا، كينيا، السنغال وبنين.

فأثيوبيا وتنزانيا والسنغال وبنين شهدت انخفاض في حجم تبادل الزوار خلال

الأعوام 2000 و2001 و2002، وذلك نتيجة أحداث 11 أيلول وما تبعه من تشديدات على تبادل الزوار، بينما شهدت هذه الدول خلال الأعوام 1996 وحتى 2002 ارتفاع في مستوى الحقوق السياسية.

أما في شرق أوروبا فالدولة التي تباينت في حجم تبادل الزوار كانت رومانيا، إلا أن رومانيا شهدت ارتفاعاً في مستوى الحقوق السياسية في عام 1997.

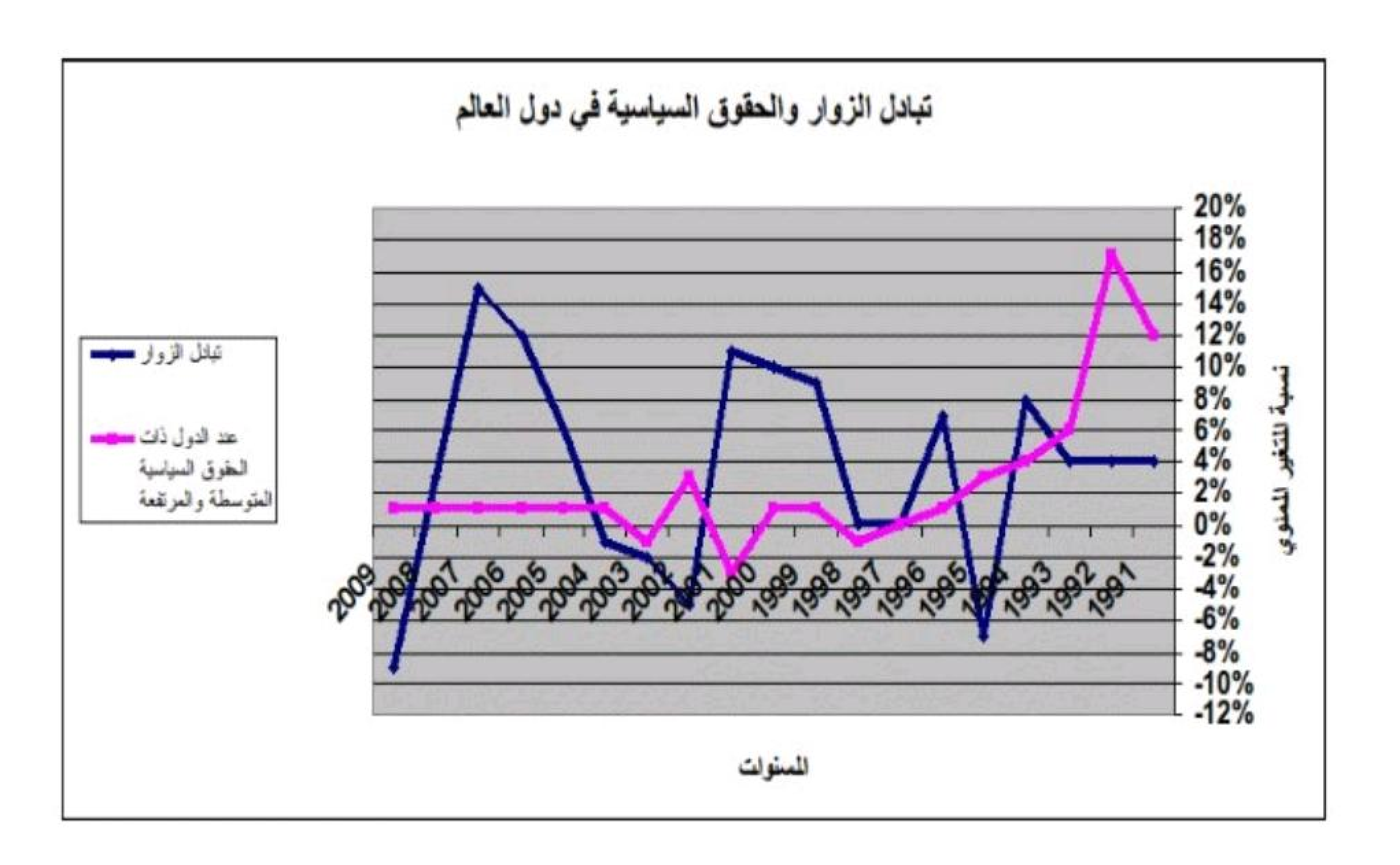
أما في أمريكا اللاتينية فشهدت الدول؛ السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، جمهورية الدومنيكان والبرازيل تبايناً في حجم تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة مما أثر على مستوى الحقوق السياسية فيها.

وفي إندونيسيا انخفض حجم تبادل الزوار في عام 1998، وعام 2003، وارتفع مستوى الحقوق السياسية فيها خلال عام 2000.

أما في البحرين؛ فشهد حجم تبادل الزوار انخفاضاً في الأعوام 2001 و2003، وهي الأعوام التي حدثت بها أحداث 11 أيلول والحرب على العراق، ويشار هنا إلى أن مستوى الحقوق السياسية في البحرين كان منخفضاً وارتفع في عام 2003.

ويبين الشكل (2) العلاقة بين نسبة التغير المئوي لكل من تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الدول في العالم ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة.

ومن هنا يتبين أن تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة أثر على ارتفاع عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة، حيث تم إثبات فرضية الدراسة القائلة بأنه "كلما زاد تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة زاد عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة"؛ وبلغ معامل الارتباط بين تبادل الزوار في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة قد بلغ نسبة 0.71 أما معامل الانحدار فقد بلغ 0.51.



الشكل (2): تبادل الزوار في الولايات المتحدة وعدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة في العالم 1990-2009

القسم الثالث: تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة والديمقراطيات الانتخابية في العالم

يبين الجدول (12) تأثير تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية على عدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009. وتبين بيانات الجدول (12) أن حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية يتأثر باستقرار الدول وتمتعها بالسيادة الكاملة؛ حيث أن معظم الدول التي لم تندرج ضمن الديمقراطيات الانتخابية لم تحظى بتبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة.

ومن خلال بيانات الجدول يتضح تأثر حجم تبادل المشاركين بالبرامج الثقافية بالمتغيرات الدولية والإقليمية؛ حيث تأثر حجم هذا التبادل بأحداث 11 أيلول وأدى إلى انخفاض حجم التبادلات.

فمن الدول التي لم تحظى بحجم تبادلات المشاركين بالبرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة؛ والتي تباينت في تصنيفها ضمن الديمقراطيات الانتخابية في الفترة الزمنية للدراسة؛ تشيكوسلوفاكيا، الفلبين، هايتي، هنغاريا، كينيا، ناميبيا، بنغلادش، نيكاراغوا، موريتانيا، بنما، بولندا، نيجيريا، جمهورية الكونغو، سيراليون، زامبيا، ليبيريا، آرمينيا، فيجي، جورجيا، كومروز، أنتيجا، تايلاند وغينيا بيساو.

وتعتبر هذه الدول هي نفس الدول التي تباينت في تصنيفها ضمن الديمقراطيات الانتخابية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ حيث خرجت جمهورية الكونغو وسيراليون من تصنيف الديمقراطيات الانتخابية خلال عام 1998 كما ولم يتم أي تبادل في المشاركين في البرامج الثقافية خلال هذا العام مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أصبحت ليبيريا ديمقراطية انتخابية.

أما في عام 2004 فقد خرجت آرمينيا وفيجي وجورجيا وغينيا بيساو من تصنيف الديمقراطيات الانتخابية؛ إلا أن هذه الدول حظيت بتبادل في المشاركين في البرامج الثقافية.

أما في عام 2005 عادت جورجيا إلى تصنيف الديمقراطيات الانتخابية كما واندرجت الكومروز وأنتيجا ضمن الديمقراطيات الانتخابية؛ بينما تراجعت نيجيريا وجزر سليمان وتايلاند من هذا التصنيف في عام 2007؛ وفي نفس العام عادت هايتي وزامبيا إلى تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

الجدول (12): تأثير تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية على عدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم: 1990-2009

السنة	تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة التغير المئوي	عدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم	نسبة التغير المئوي
1990	0	-	69	-
1991	1	0%	76	10%
1992	9	800%	89	17%
1993	994	10944%	99	11%
1994	1.546	56%	108	9%
1995	1.399	-10%	113	5%
1996	2.056	47%	115	2%
1997	*	*	118	3%
1998	1.921	-7%	117	-1%
1999	2.470	29%	117	0%
2000	2.447	-1%	120	3%
2001	2.089	-15%	120	0%
2002	1.755	-16%	121	1%
2003	2.074	18%	121	0%
2004	2.113	2%	117	-3%
2005	2.575	22%	119	2%
2006	2.423	-6%	123	3%
2007	2.412	0%	123	0%
2008	3.231	34%	121	-2%
2009	2.555	-21%	119	-2%

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3) و (5).

في عام 2008 اندرجت موريتانيا ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية، وتراجعت بنغلادش وكينيا والفلبين عن هذا التصنيف. أما عام 2009 والذي تراجع فيه عدد الديمقراطيات الانتخابية من 121 إلى 119 دولة؛ تراجعت كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، جورجيا، موريتانيا وفنزويلا من تصنيف الديمقراطيات الانتخابية. بينما اندرجت بنغلادش والبوسنة والهرسك ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

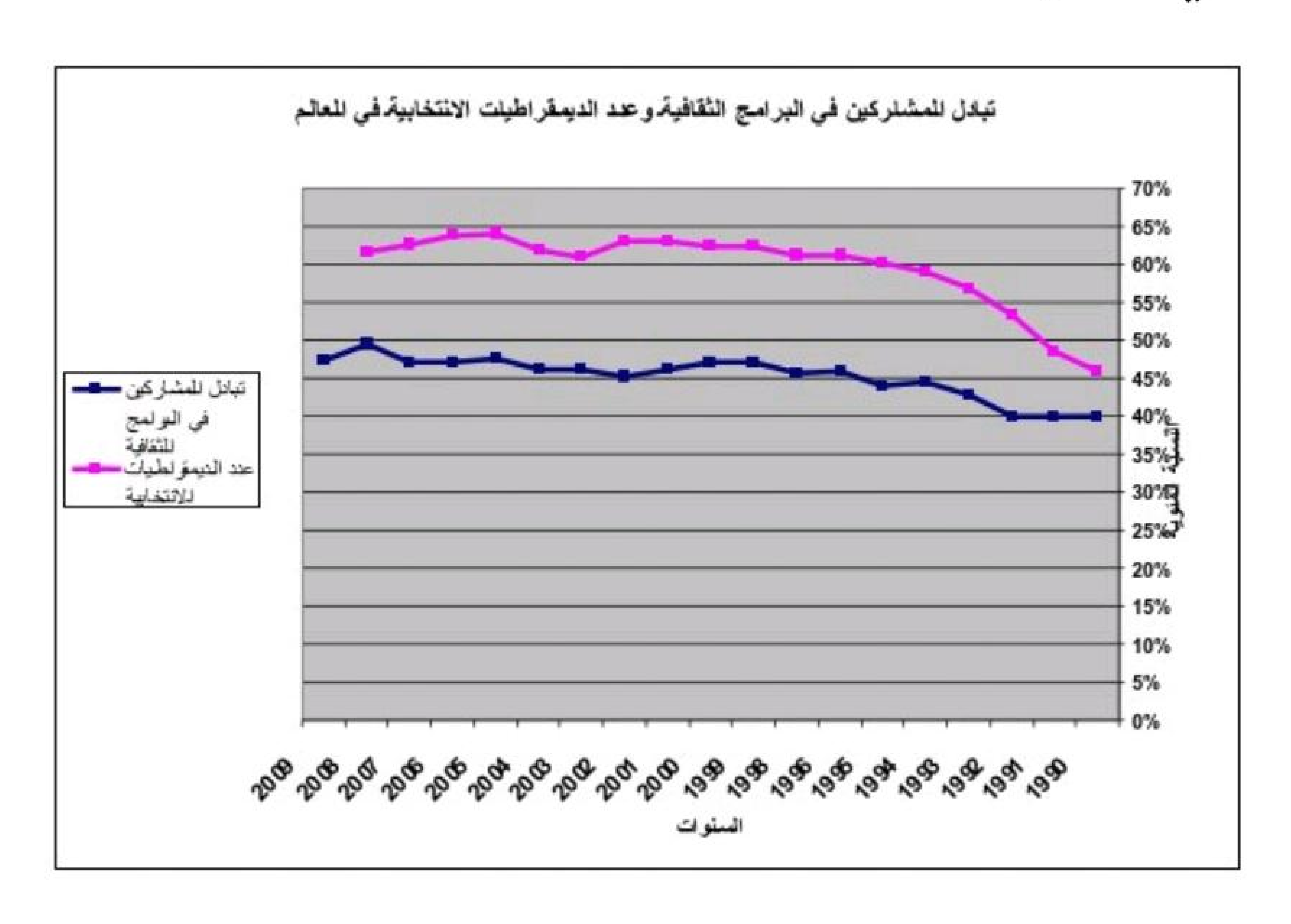
هذا ولم تتيح بيانات (yearbook of immigration) من عام 2005 وحتى عام 2009 تصنيفاً لدول العالم في تبادل المشاركين في البرامج الثقافية مما تعذر

معرفة حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية للدول التي تباينت في تصنيفها ضمن الديمقراطيات الانتخابية خلال هذه الفترة.

إلا أن السنوات الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2004 توضح تباينا في تبادل حجم المشاركين في البرامج الثقافية لهذه الدول؛ فمثلاً بدأ حجم تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الفلبين بالتباين منذ عام 1996 وحتى عام 2004، إلا أن الفلبين خرجت في عام 2008 من تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

ومن هنا توصل هذا الجزء إلى إثبات فرضية الدراسة الثالثة القائلة بأن "كلما زاد تبادل المشاركين في البرامج الثقافية زاد عدد الديمقراطيات الانتخابية"؛ حيث بلغ معامل الارتباط بين تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم قد بلغ نسبة 0.92، أما معامل الانحدار فقد بلغ 0.84.

ويبين الشكل (3) العلاقة بين النسبة المئوية لكل من تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم.



الشكل (3): تبادل المشاركين في البرامج الثقافية في الولايات المتحدة وعدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم 1990-2009

القسم الرابع: مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والحريات المدنية والإعلامية في العالم

يبين الجدول (13) تأثير مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي على الحريات المدنية والإعلامية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2009؛ حيث يحاول هذا الجزء إثبات فرضية الدراسة "كلما زادت مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية والإعلامية المتوسطة والمرتفعة".

ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن هنالك ارتفاع في حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لدول العالم، كما يوضح الجدول أن هنالك ارتفاع مستمر في عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة؛ إلا أن هذه الحريات هي بارتفاع مستمر بشكل عام.

وتعتبر المساعدات الأمريكية أداة ووسيلة هامة لنشر الحريات في العالم، وهي جزء هام في السياسة الخارجية الأمريكية، وتربط الولايات المتحدة الأمريكية تقديم هذه المساعدات بالحريات والديمقراطية في الدول التي تمنحها هذه المساعدات؛ حيث تحظى بعض الدول في القارات بمساعدات تتباين من دولة لأخرى؛ حيث يعرفها وزير الخارجية الأمريكي السابق جورج شولتز "بأنها أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية وترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن أمريكا القومي وازدهارها الاقتصادي" (Levin, 2000:5-2).

ويجمع معظم محللي السياسة الخارجية الأمريكية والقادة الأمريكيين على أن المساعدات سبب في الحفاظ على الأمن القومي الأمريكية؛ فالرئيس الأسبق

رونالد ريجان بين خلال خطاب حالة الإتحاد أمام الكونغرس عام 1986 " إن كل دولار ينفق على المساعدات الأمنية يساهم في الأمن العالمي بالمساهمة نفسها لذلك الدولار في بناء قوة الدفاع الأمريكي "، ويرى وليام شنايدر نائب وزير الخارجية السابق لشؤون المعونات الأمنية والعلوم والتقانة "بأن المساعدات الأمريكية هي أكثر الوسائل المتوفرة فعالية وكفاءة لتقوية الأمن القومي الأمريكي". (ربيع، 1989)

ومن الدول التي تحظى بمساعدات أمريكية في القارة الإفريقية؛ أنغولا، اريتريا، غانا، غينيا – بيساو، مدغشقر، مالاوي، مالي، موزمبيق، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي، أثيوبيا، الصومال، كينيا، السنغال، أوغندا، ناميبيا، رواندا، ليبيريا وبنين. أما الدول التي تحظى بمساعدات من شرق أوروبا فهي؛ ألبانيا، أرمينيا، بيلاروسيا، أذربيجان، بلغاريا، جورجيا، كرواتيا، كازاخستان، هنغاريا، كيرغيستان، ماكدونيا، لتوانيا، المالديف، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، طاجاكستان، تركمنستان، أوزبكستان، أوكرانيا وأرمينيا. بينما حظيت بوليفيا، هايتي، السلفادور، غواتيمالا، هونداروس، غويانا، نيكاراغوا، بيرو، البرازيل، كولومبيا، جمهورية الدومينكان، المكسيك وبنما، من أمريكا اللاتينية بمساعدات من الوكالة الأمريكية.

ومن آسيا والشرق الأدنى حظيت؛ مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الهند، اندونيسيا، سريلانكا، نيبال، الضفة الغربية، الفلبين، بنغلادش، كمبوديا ومنغوليا، بمساعدات أمريكية.

ولبيان أثر هذه المساعدات الأمريكية على الحريات المدنية والإعلامية خاصة في الدول التي تحظى بهذه المساعدات؛ يتبين أن هنالك تباين في مستوى الحريات المدنية والإعلامية في الدول إلا أن هذا التباين مختلف خلال الفترة الزمنية. ففي عام 1996 ارتفع مستوى الحريات المدنية في كلاً من ليتوانيا، جنوب إفريقيا، بنين، تنزانيا، وارتفع مستوى الحريات الإعلامية في سلوفينيا، مالي، النيجر، الكويت، فلسطين، البوسنة والهرسك.

وفي عام 1997 ارتفع مستوى الحريات المدنية في البوسنة والهرسك، سيراليون، تايون ومالي، كما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية في جورجيا، غانا، كينيا، مولدافيا، قطر وبنين.

أما في عام 1998 فقد ارتفع مستوى الحريات المدنية في أذربيجان، وارتفع مستوى الحريات الإعلامية في ألبانيا، إفريقيا الوسطى، زامبيا، الفلبين، سان تومي برينسيبي، جمهورية الدومنيكان وهنغاريا.

وفي عام 1999 ارتفع مستوى الحريات المدنية في نيجيريا، سيراليون، جامايكا ويوغسلافيا. وارتفع مستوى الحريات الإعلامية في سلوفاكيا، تايلاند، البوسنة والهرسك، إندونيسيا ونيجيريا.

أما في عام 2000 فقد ارتفع مستوى الحريات المدنية في يوغسلافيا وإسرائيل، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية في تركيا والأردن وبلغاريا.

في عام 2002 ارتفع مستوى الحريات المدنية في كرواتيا، كما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية في الكونغو، النيجر، الرأس الأخضر، غانا، بيرو، فانواتو.

أما في عام 2003 فقد ارتفع مستوى الحريات المدنية في البحرين، بلغاريا، يوغسلافيا واليونان. كما وارتفع مستوى الحريات الإعلامية في فيجي وسريلانكا.

في عام 2004 ارتفع مستوى الحريات المدنية في غانا والأرجنتين، وفي عام 2005 ارتفع مستوى الحريات المدنية في ليبيريا، أما بخصوص الحريات الإعلامية فقد تأثرت معظم دول العالم في الحرب على العراق؛ حيث شاركت معظم قوات الدول العظمى في الحرب على العراق ما أدى إلى تراجع الحريات الإعلامية فيها، وهو ما يعني تأثر هذه الدول بالسياسة الخارجية الأمريكية التي أيضاً تراجعت فيها الحريات الإعلامية أثناء الحرب على العراق.

في عام 2006 ارتفع مستوى الحريات المدنية في ناميبيا، أوكرانيا، ترينيداد وتوباغو، لبنان وأفغانستان، كما وارتفع مستوى الحريات الإعلامية في كينيا وموريتانيا.

في عام 2007 ارتفع مستوى الحريات المدنية في نيبال، بينما ارتفع مستوى الحريات الإعلامية في كامبيوديا، كولومبيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، نيبال، هايتي، الرأس الأخضر وإيطاليا.

ومن هنا يلاحظ من البيانات أن الدول التي حظيت بمساعدات من الوكالة الأمريكية شهدت تفاوت في الحريات المدنية والإعلامية؛ إلا نسب التغير المئوي تتباين بشكل مغاير عن تباين نسب التغير المئوي في المساعدات الأمريكية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وتركزت أهداف المساعدات الأمريكية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2000 على تشجيع النمو الاقتصادي والزراعة وذلك عن طريق فتح الأسواق وتحسين الأمن الغذائي، وبناء القدرات الإنسانية.

أما الفترة الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2009 فقد ركزت الولايات المتحدة في المساعدات الأمريكية على عدد من الأهداف والبرامج شملت؛ مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الاقتصادي.

الجدول (13): تأثير مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي على عدد الدول ذات الحريات المدنية والإعلامية المتوسطة والمرتفعة 1990-2009

السنة	مساعدات الوكالة الأمريكية	نسبة التغير المئوي	عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة	نسبة التغير المئوي	عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة	نسبة التغير المئوي
1990	-	-	121	-	85	-
1991	-	-	132	9%	95	12%
1992	-	-	156	18%	116	22%
1993	-	-	153	-2%	127	9%
1994	-	-	151	-1%	130	2%
1995	5.505.000	-	148	-2%	126	3%-
1996	5.375.000	-2%	149	1%	127	1%
1997	5.446.000	1%	152	2%	125	2%-
1998	6.688.900	23%	152	0%	121	3%-
1999	7.250.400	8%	159	5%	120	1%-
2000	6.730.468	-7%	161	1%	120	0%
2001	6.989.535	4%	162	1%	125	4%
2002	7.917.359	13%	161	-1%	125	0%
2003	9.993.565	26%	165	2%	125	0%
2004	10.936.727	9%	166	1%	121	3%-
2005	12.255.626	12%	168	1%	125	3%
2006	10.353.724	-16%	170	1%	127	2%
2007	9.295.894	-10%	171	1%	132	4%
2008	8.921.307	-4%	172	1%	131	1%-
2009	11.015.751	23%	171	-1%	131	0%

المصدر: بالاعتماد على الجدول (4) و (5).

ومن هنا يتبين أن المساعدات الأمريكية لم تساهم في ازدياد عدد الدول ذات الحريات المدنية والإعلامية المتوسطة والمرتفعة؛ فبالرغم من ربط منح هذه المساعدات بزيادة مستوى الحريات المدنية والإعلامية في الدول المتلقية لهذه المساعدات؛ إلا أن هنالك تباين في نسب التغير المئوي كما ذكرنا سابقاً.

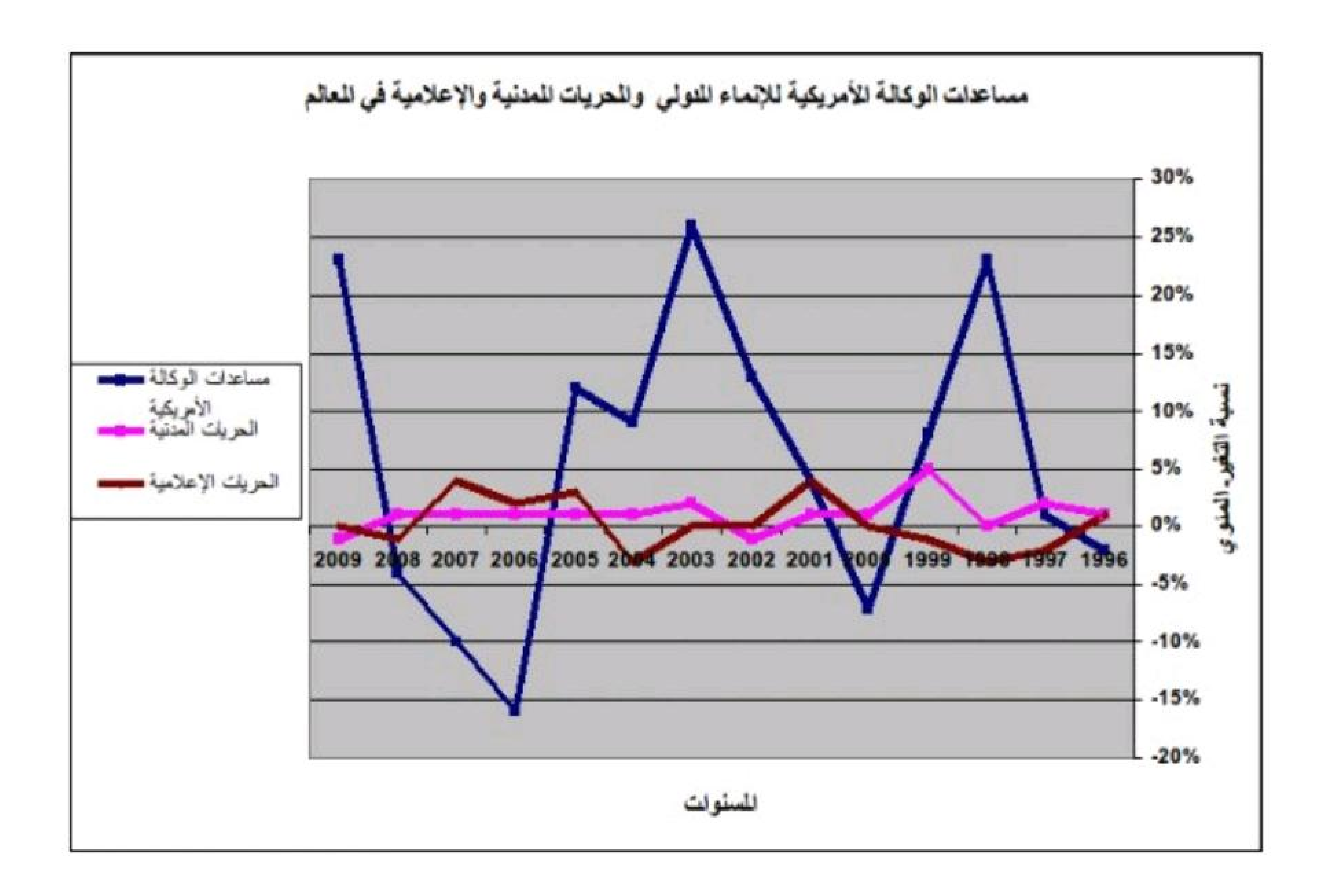
وهو ما أوضحته معظم الدراسات التي عالجت تأثير المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية؛ إلا أن بعض الباحثين لاحظوا أن حجم المساعدات المقدمة لأوروبا الشرقية هو أكبر حجماً من المقدمة لدول الشرق الأوسط لدعم الحريات؛ حيث أنفقت الولايات المتحدة في أول خمس سنوات

بعد انتهاء الحرب الباردة ما قيمته 4.264 مليار دولار على برامج دعم الديمقراطية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وبصورة أدق كان نصيب الشخص الواحد في الجمهوريات السوفييتية من مخصصات الولايات المتحدة ما قيمته 14.6 دولار، في حين أنفقت الولايات المتحدة على كل مواطن في الشرق الأوسط منذ أحداث 11 أيلول ما قيمته 0.8 دولار أي أقل من دولار واحد. (Cofman and Yerkes, 2006)

ومن هنا فقد تم إثبات فرضية الدراسة القائلة بأنه "كلما زاد مستوى مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة"؛ حيث معامل الارتباط بين مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وعدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة قد بلغ نسبة 0.85، أما معامل الانحدار فقد بلغ 0.72.

إلا أنه قد تم نفي الفرضية القائلة "كلما زاد مستوى مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي زاد عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة"؛ حيث بلغ معامل الارتباط بين مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة فقد بلغ بنسبة 0.14 أما معامل الانحدار فقد بلغ 0.02؛ وهذا لا يعني وجود علاقة بين المساعدات الأمريكية وعدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة.

ويبين الشكل (4) مخطط العلاقة بين نسبة التغير المئوي لكل من مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وعدد الدول في العالم ذات الحريات الإعلامية والمدنية المتوسطة والمرتفعة.



الشكل (4): مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وعدد الدول ذات الحريات الإعلامية والمدنية المتوسطة والمرتفعة في العالم 1995-2009

تُبين نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة بين مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية والسلم الإيجابي؛ وذلك بحسب المؤشرات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة والتي تبين منها أن حجم التبادلات وتباينه مربوط في السياسات الأمريكية وما تسنه من قوانين وليس في توجهات ورغبات الدول الأخرى؛ حيث ما زالت الولايات المتحدة تمثل النموذج المرغوب من قبل الدول الأخرى؛ وهو ما أكد عليه جوزيف ناي (2005) في "أن أفضل إعلان لا يستطيع ترويج منتج سيئ لبيعه" (Nye, 2005).

وهو ما يعني أن الولايات المتحدة قامت بتطوير استراتيجية طويلة المدى للحفاظ على مستوى التبادلات وهو ما يحقق ويزيد المحافظة على المصالح الأمريكية. وأثبتت الدراسة أن الدول المتأثرة بانخفاض حجم التبادلات خلال الأعوام 2002 و2003 بحسب بينات الدراسة؛ هي دول الشرق الأوسط؛ وذلك بالنظر لتأثير أحداث 11 أيلول على سياسات الولايات المتحدة اتجاه شعوب الشرق الأوسط؛ حيث قامت الولايات المتحدة بفرض سياسات التأشيرة ما أدى إلى انخفاض حجم التبادلات بالنظر لصعوبات الحصول على التأشيرة للسفر

إلى الولايات المتحدة، وهو ما انعكس على انخفاض حجم التبادلات من هذه الدول.

وهو ما يعني أن ردود أفعال شعوب الشرق الأوسط لا تؤثر على حجم التبادلات؛ أي أن استياء شعوب المنطقة يقتصر في التعبير عن الاستياء بالتصريحات والتنديدات؛ إلا أنه لا يتعداه نحو السلوكيات كاتخاذ سلوك يجمع عليه شعوب المنطقة في الامتناع عن السفر إلى الولايات المتحدة للتعليم أو مقاطعة منتجاتها، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة هي من تصنع قوتها الناعمة دون تأثير عوامل خارجية؛ فهو بفعل سياساتها وليس نتيجة ردود أفعال على سياساتها.

أما بالنسبة إلى تأثير مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي الإيجابي؛ فيتبين من نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة بين زيادة عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة وبين زيادة عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة.

وفي تأثير تبادل الزوار على عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة؛ فارتفاع حجم تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة قد أثر على عدد الدول ذات الحقوق السياسية المرتفعة والمتوسطة. أما حول تأثير تبادل المشاركين في البرامج الثقافية على عدد الديمقراطيات الانتخابية؛ فقد تبين أنه يوجد علاقة بين المؤشرين.

ويبين الجدول (14) نتائج اختبار العلاقات بين فرضيات الدراسة؛ حيث يوضح نتيجة معامل الارتباط والانحدار لكل فرضية تم اختبارها خلال هذه الدراسة.

الجدول (14): معامل الارتباط والانحدار لفرضيات الدراسة

#	الفرضية	معامل الارتباط	معامل الانحدار.
1-	كلما. زاد عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة.	0.83	0.68
2-	كلما زاد تبادل الزوار. زاد عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة.	0.71	0.51
3-	كلما. زاد تبادل المشاركين في البرامج الثقافية زاد عدد الديمقراطيات الانتخابية.	0.92	0.84
	كلما. ارتفع مستوى مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي زاد عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة	0.85	0.72
4-	كلما. ارتفع مستوى مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وارتفع عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة.	0.14	0.02

وخلصت الدراسة إلى أن مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والتي يقرها الكونغرس الأمريكي؛ هي مربوطة بالتزام الدول بتحقيق مستويات حريات مدنية وإعلامية جيدة في الدول الممنوحة؛ حيث ربطت الولايات المتحدة حجم مساعداتها الممنوحة إلى الدول بمستوى الحريات المدنية والإعلامية في الدول التي تمنحها هذه المساعدات؛ إلا أن هذا لم يثبت أن هنالك علاقة قوية بين مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وبين عدد الدول ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة.

إلا أنه تم إثبات الفرضية الأخرى وهي أن هنالك علاقة قوية بين مساعدات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وبين عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة. وتبقى عدة أسئلة بحاجة إلى دراسات علمية للتوصل إلى نتائج وإجابات عليها وهي؛ هل الدولة العظمى تحتاج إلى التركيز على القوة الناعمة في النظام الأحادي القطبية أم ثنائي القطبية؟ وهل الهيمنة التي تملكها الدولة العظمى تصنع هذه القوة الناعمة وتزيد من فاعليتها نتيجة سعي الدول الأخرى إلى تقليدها إعجاباً بهيمنتها واللحاق بالتكنولوجيات والقوة الثقافية التي تملكها وتغزو السوق بها؟، وإلى أي مدى سيؤثر حجم التبادلات إلى الولايات المتحدة على سياساتها الداخلية خاصة من الدول التي تحظى

بأكبر حجم تبادلات كالهند والصين؟.

وفي النهاية تنتهي الدراسة بحاجة الدولة العظمى إلى التركيز على قوتها الناعمة مقارنة بالقوة الخشنة؟، أي أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التركيز على فاعلية الدبلوماسية العامة أو بزيادة الميزانية المخصصة لها، وزيادة المساعدات الأمريكية لدول العالم.

الخلاصة

حاولت الدراسة إثبات علاقة أثر القوة الناعمة الأمريكية على السلم الدولي خلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى 2006؛ حيث ركزت الدراسة على السلم الدولي الإيجابي. وسعت الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية للقوة الناعمة الأمريكية بمؤشراتها المتمثلة بتبادلات الطلاب والزوار والبرامج الثقافية والمساعدات الأمريكية وتأثيرها على مؤشرات السلم الدولي الإيجابي بمؤشراته المتمثلة بعدد الدول التي تحتل مستوى مرتفع ومتوسط في الحريات المدنية والإعلامية والحقوق السياسية والدول المدرجة ضمن تصنيف الديمقراطيات الانتخابية.

وحاولت الدراسة اختبار فرضيتها المتمثلة بوجود علاقة طردية بين القوة الناعمة الأمريكية والسلم الدولي الإيجابي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين زيادة عدد تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة من دول العالم وارتفاع عدد الدول ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة في العالم.

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة أيضاً بين زيادة تبادل الزوار إلى الولايات المتحدة وارتفاع عدد الدول ذات الحقوق السياسية المتوسطة والمرتفعة. أما حول ارتفاع تبادل المشاركين في البرامج الثقافية إلى الولايات المتحدة وارتفاع عدد الديمقراطيات الانتخابية في دول العالم؛ فتبين أنه يوجد علاقة أيضاً.

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المساعدات الأمريكية وبين ارتفاع عدد دول العالم ذات الحريات المدنية المتوسطة والمرتفعة. إلا أنه بحسب نتائج الدراسة تبين عدم وجود علاقة بين المساعدات الأمريكية وبين ارتفاع عدد دول العالم ذات الحريات الإعلامية المتوسطة والمرتفعة. ومن هنا خرجت الدراسة بضرورة التركيز على القوة الناعمة الأمريكية وأدواتها وذلك بالنظر إلى تراجع أثر القوة الخشنة في الحفاظ على المصالح الأمريكية في السياسة

الخارجية الأمريكية، مع أهمية القوة الناعمة الأمريكية في الوقت ذاته.

إلا أن الدراسة خرجت أيضاً بأن مؤشرات السلم الدولي الإيجابي الذي اعتمدت عليها الدراسة هي بارتفاع مستمر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

بيترسون، بيتر وبلومغارون، كاتي "العثور على صوت لأمريكا: إستراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية" المستقبل العربي، 26، 89-102 (2003).

بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ط1، 2004، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

بيهنر، ليونيل، "الدبلوماسية الأمريكية الهادئة داخل إيران"، موقع الجمل، (2006) http://www.aljaml.com/node/227

جيرجيان، إدوارد "تغيير العقول لكسب السلام: توجه استراتيجي جديد للدبلوماسية العامة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي" المستقبل العربي، 26، 103-105 (2003).

عبد السلام، رفيق، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، 2008، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

المراجع الأجنبية

Agency Financial Report, The United States Agency for International Development (USAID), 2009, The United States. http://www.usaid.gov/performance/afr/index.html

Alesina, F. and Spolaore, E. "War, Peace and the Size of Countries" Harvard Institute of Economic Research, 1937, 1-37, (2000). http://www.economics.harvard.edu/pub/hier/2001/HIER1937.pdf

Benson, Michelle "Dyadic Hostility and the Ties that Bind: State – to – State versus State – to – System and Economic Relationships" Journal of Peace Research, 41, 659-676, (2004).

Buzan, Barry, "Peace, Power, and Security: Contending Concepts in the Study of International Relations" Journal of Peace Research, 2, 109-125 (1984).

Coletta, Damon "Unipolarity, Globalization, and the war on terror: Why Security Studies Should Refocus on Comparative Defense" International Studies Review, 9, 385-406 (2007).

Dalle, H. and Lord C. "Public Diplomacy and the Cold War: Lessons Learned" 2007, The Heritage Foundation, Washington http://www.heritage.org/Research/ NationalSecurity/bg2070.cfm

Deutsch, K. and Singer, D. "Multipolar Power Systems and International Stability" World Politics, 3, 390-406 (1964).

Eclai, Atema, Realizing peace: A critical analysis of the work of twelve international peace activists, Ed.D 2003, Thesis, Harvard University, United States.

Finn, Edward "International Relations in A changing World: Anew Diplomacy?" Journal of International Affairs, 2, 1-8 (2000).

Freedom in the World Comparative and Historical Data, Freedom House, 2009, The United States, http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=439

Geis, A. and Wagner, W. " From Democratic Peace to Democratic Distinctiveness: A Critique of Democratic Exceptionalism in Peace and Conflict Studies" Comparative Research in Law and Political Economy (CLPE), 8 (2008).

Global Peace Index 2009, Institute for Economic and Peace, 2009, Sydney, Australia http://www،visionofhumanity،org

Hass, Richard "The Age of Nonpolarity" Foreign Affairs, 1-7 (2008). http://www،foreignaffairs،org/20080501faessay87304/ Richard-on-haass/the-age-of-nonpolarity،htm1

Jotia, Agreement, Searching for New Solutions in International Peace and Conflict Resolution in Africa: The Inclusion of Non-Governmental Organizations (NGOs), Ph.D 2009, Thesis, University of Botswana, Gaborone, Botswana.

Krahmann, Elke "American Hegemony or Global Governance? Competing Visions of International Security", International Studies Review, 7, 531-545 (2005).

Levin, Yuval "American Aid to the Middle East: A Tragedy of Good Intentions", Institute of Advanced Strategic and Political Studies, 11, 1-23 (2000).

Mandelbaum, Michael "The Inadequacy of American Power" Foreign Affairs, 5, (2002). http://www.foreignaffairs.com/articles/58246/michael-mandelbaum /the-inadequacy-of-american-power

Nye, Joseph "The Decline of America's Soft Power: Why Washington Should Worry" Foreign Affairs, 3,16-20 (2004).

Nye, Joseph, Diplomatic Mission, Boston Globe, United States, 9 August 2005. http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/1454/diplomatic_mission.html?breadcrumb=2Fexperts%2F804%2Fassaf_moghadam%3Fback_url%3D%252Fabout%252Fpeople%253Fgroupby%253D2%2526filter%253D0%2526page%253D3%26back_text%3DBack%2520to%2520list%2520of 2520experts

Nye, Joseph "21 Solutions to Save the World: A Smarter Superpower" Foreign Policy, (2007). http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3783

Owen, John, Liberal Peace, Liberal War: American Politics and International Security, 1997, Cornell University Press, United State.

Pachios, H. and Dolan, D, "Consolidation of USIA into The State Department: An Assessment After One Year",United States Information Agency (USIA), 1-19, (2000).

Pietrzyk, Edward, Does peace cause democracy? Effects of inter-state relations on the development of governments, Master Thesis, 1999, The George Washington University, United States.

Public Diplomacy "What is Public Diplomacy?" (2002). http://www،Publicdiplomacy، org/1،htm.

Rothstein, Robert "The Abm, Proliferation and International Stability"

Foreign Affairs, (1968). http://www.foreignaffairs.com/articles/23971/robert-l-rothstein/the-abm-proliferation-and-international-stability.

Smith, Giles "Searching for the Successor Generation: Public Diplomacy, the U،S Embassy's International Visitor Program and the Labour Party in the 1980s" Political Studies Association, 2, 214-237 (2006).

Telhami, Shibley "Public Diplomacy", The Brookings Institution,(2002) http://www،brookings،edu/views/testimony/telhami/20020424،htm

U.S. Public Diplomacy: State Department Expands Efforts but Faces Significant Challenges, United States General Accounting Office (G.A.O), 2003, United States.

Visa Waiver Program (VWP), U.S. Department of State, 2010, The United State. http://travel.state.gov/visa/temp/without/without_1990.html

Walt, Stephen M, "In the National Interest: A new grand strategy for American foreign policy", Boston Review, (2005). http://bostonreview.net/BR30.1/walt.php

Waltz, Kenneth "The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better" Adelphi Paper, 171 (1981).

Wasem, Ruth E. "Visa Security Policy: Roles of the Departments of State and Homeland Security", Congressional Research Service, 1-24, (2010). http://www.fas.org/sgp/crs/homesec/R41093.pdf

Weinbrenner, John, Soft power and hard power approaches in United States foreign policy: A case study comparison in Latin America, Master Thesis, 2007, University of Central Florida, United States.

Williams, Patricia, Nationalist conflicts: Threats to international peace?, Ph.D 1998, Thesis, University of California, United States.

Wisner, Frank "The Middle East in Current American Diplomacy", American International Group (AIG), 1-6, (2002). http://www.princeton.edu/lisd/events/talks/Wisner_Lecture.pdf

Yearbook of Immigration Statistics, U.S. Department of Homeland Security, 2009, The United States, http://www.dhs.gov/files/statistics/publications/yearbook.shtm

Abstract

The Impact of American Soft Power on International Peace: 1990 – 2009

By "Heba Al-Hayah" Khaled Ibrahim Obeidat

Supervisor

Professor: Adnan Mohammad Hayajneh

This study tried to concentrate on the United States' soft power and its effect on the International peace during the period from 1990 to 2009, while focusing on international positive peace. Seeking the answer of various questions represented within; how much is the United States soft power successful in achieving their interests? What tools and methods are used to gain the international positive peace? What is the role of the public diplomacy in maintaining United States' interests or how much is the effectiveness of public diplomacy programmes on the foreign policy of the United States? Did September 11 attacks affect on the United States soft power? Did the United States soft power have an effect on the level of the freedoms and political rights worldwide? This study tried to answer these questions by introducing an analytical vision for the United States soft power while focusing on its criteria; the exchanges of students, number of visitors, cultural programmes and the United States aid. Also, the criteria of the international positive peace represented within; the number of countries which have a high and average level in the

media and civil liberties, political rights and countries which are included within the classification of electoral democracies.

In addition, this study based on assumption; it assumes that there is a direct relationship among the soft power of the United States and the International positive peace. This assumption is examined by measuring statistical the criteria of both variables. This study revealed that there is a relationship between the increase number of the exchanges of students from around the world who are studying in United States and the increase numbers of the countries which have a high and average level in the civil liberties. Also, there is a relationship between the increase number of visitors to United States from worldwide and the increase number of the countries that have political rights.

Also, there is evidence of increased numbers of the exchanges of workers in the cultural programmes in the United States and the high number of electoral democracies in the countries worldwide but there is a relationship between them. On the other hand, there is no relationship between the United States aid and the high number of countries in the world that have a high and average level in the media and civil liberties.

However, the study found that the foreign policy and priorities of United States have been reflected on the worldwide, and the study recommends focusing on the importance of United States soft power and its tools in contrast to the decline of the impact of the hard power in maintaining the United States interests.

الهوامش

1 - لا تتوفر بيانات حول التبادلات في عام 1997؛ فالبيانات في هذا العام غير مفعلة.

2 - يتباين مستوى الحريات المدنية في دول العالم بين ثلاثة مستويات صنفت حسب تقسيم الدرجات بين (1-7)؛ المستوى المرتفع (1-2.5)، المستوى المتوسط (3-5)، المستوى الضعيف (5.5-7).

3 - يتباين مستوى الحريات الإعلامية في دول العالم بين ثلاثة مستويات صنفت حسب تقسيم الدرجات بين (1-7)؛ المستوى المرتفع (1-2.5)، المستوى المتوسط (3-5)، المستوى الضعيف (5.5-7).

4 - يتباين مستوى الحقوق السياسية في دول العالم بين ثلاثة مستويات صنفت حسب تقسيم الدرجات بين (1-7)؛ المستوى المرتفع (1-2.5)، المستوى المتوسط (3-5)، المستوى الضعيف (5.5-7).